محضر الجلسة رقم 158

التاريخ: الأربعاء 15 شوال 1445هـ (24 أبريل 2024م).
الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب؛
والسيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وأربعة وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.
جدول الأعمال: جلسة مشتركة لتقديم عرض السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة 2021-2024.

السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

طبقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور، يعرض السيد رئيس الحكومة بمبادرة منه، الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، برسم نصف الولاية التشريعية الحالية، خلال هذه الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان، الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة.

السيد عزيز أخنوش رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة النواب المستشارون المحترمون،

استنادا لأحكام الفصل 101 من الدستور، وتكريسا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتجسيدا لتعاقدنا السياسي، يشرفني أن أقف أمامكم، لعرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، بمبادرة منها، لإطلاعكم حضرات السيدات والسادة البرلمانيين، على مدى احترام تنزيل التعهدات التي تضمنها البرنامج الحكومي وتقييم مستوى تقدم تنفيذ مختلف الأوراش الحكومية.

أغتنم هذه اللحظة الدستورية، للتنويه بقيم التعاون والتوازن، التي طبعت علاقة السلطتين التنفيذية والتشريعية، أغلبية ومعارضة، والتعبير عن الفخر والاعتزاز بالمجهودات الجبارة التي قام بها كافة أعضاء الحكومة، والتي سمحت لنا اليوم، بأن نعرض حصيلة مرحلية مشرفة.

وهي مناسبة لتجديد فروض الطاعة والولاء لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، شاكرين ثقته المولوية السامية ودعمه المتواصل لهذه الحكومة، الذي يشكل الحافز الأول لحشد هممنا من أجل البذل والتضحية والتفاني في العمل الحكومي.

حضرات السيدات والسادة،

إن ما حققته التجربة المغربية من تطورات دستورية وديمقراطية وتنموية ودبلوماسية ورياضية، وغيرها من مظاهر الإشعاع الحضاري، لم تكن لولا عمق الرؤية الملكية المتبصرة التي طالما شكلت الدعامة المحورية لتكريس مقومات الدولة العصرية.

ففي إطار هذه الرؤية الملكية الحكيمة حققت الدبلوماسية المغربية عدة مكاسب في قضية الصحراء المغربية، وهو ما يعكسه توالي الاعترافات الدولية بمغربية الصحراء كتتويج لوجاهة المقاربة الملكية في تدبير هذا النزاع المفتعل، وتسعى هذه المقاربة الرصينة إلى جعل أقاليمنا الجنوبية فضاء جيوسياسيا مرجعيا حاملا للسلام والاستقرار والازدهار للمنطقة الأورو إفريقية، وهو ما مكن من حشد المزيد من الدعم الدولي لقضيتنا الوطنية الأولى ومبادرة الحكم الذاتي.

كما تتيح جدية ومتانة الموقف المغربي في إطار المسلسل الأممي إمكانيات واعدة لجعل صحرائنا المغربية مدخلا للعالم نحو إفريقيا والمعبر الأساسي للتدفقات الاقتصادية وللإنسانية تجاه دول جنوب الصحراء، اعتمادا على الرصيد التاريخي الغني، الذي يطبع العلاقات والروابط بين المملكة وباقي شعوب إفريقيا، وبالتالي تعزيز التموقع الاستراتيجي للمملكة في محيطها القاري وخلق شروط أوسع وأقوى لجذب الاستثمارات العالمية الكبرى.

كما انخرطت بلادنا تحت القيادة الملكية السامية في جيل جديد من الشراكات مع عدد من الدول الصديقة والشقيقة، جسدها على سبيل المثال نجاح بلادنا، رفقة كل إسبانيا والبرتغال، في نيل شرف التنظيم المشترك لكأس العالم 2030، والذي يشكل فرصة متجددة لتعزيز التعاون والشراكة مع البلدين على كافة الأصعدة الرياضية والاقتصادية والحضارية.

في حين شكل إبرام اتفاق تفاهم وإعلان شراكة مبتكرة ومتجددة وراسخة لبلادنا مع دولة الإمارات العربية المتحدة مناسبة لتطوير مختلف مجالات التعاون الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين، لتتوج هذه الدينامية بإعلان جلالة الملك نصره الله عن مبادرة دولية لتسهيل ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي، والتي من المنتظر أن تساهم في تكريس البعد الإفريقي للمغرب كأحد روافده الدستورية.

وإذ تشيد الحكومة بعمق هذه المشاريع الملكية، فإنها في الوقت ذاته تعرب عن استعدادها الكامل والتزامها بتعبئة إمكاناتها للمواكبة الفعلية لهذه الأوراش الكبرى، سواء من حيث تعزيز جودة البنيات التحتية أو من خلال

مد جسور التعاون مع الدول الشريكة الصديقة والشقيقة.

وهنا لا بد من الوقوف وقفة إجلال أمام مبادرات جلالة الملك أيده الله تجاه القضية الفلسطينية، تلكم المواقف التي تعتبر دليلا على أن المغرب، ملكا وشعبا، ملتزما بجعل هاته القضية قضية وطنية، فما يقوم به رئيس لجنة القدس من مواقف وأعمال جليلة لا تمليه الظروف والحسابات، بل هو قناعة ثابتة ودائمة.

حضرات السيدات والسادة،

على صعيد آخر، نستحضر بكثير من الفخر والاعتزاز المكانة الهامة التي أضحت تحتلها بلادنا على الصعيد الدولي في المجال الحقوقي، فما نجاح المغرب في نيل رئاسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلا تكريس للمسار الحقوقي في المغرب وتعبير صريح من المنتظم الدولي على الثقة والمصداقية التي تحظى بها بلادنا في هذا المجال.

وفي نفس السياق الحقوقي، شكل إقرار جلالة الملك نصره الله ترسيم رأس السنة الأمازيغية كيوم وطني وعطلة رسمية مؤدى عنها لحظة تاريخية فارقة من شأنها أن تعزز المكتسبات الهامة التي حققتها الأمازيغية في بلادنا.

وتجسيدا للعناية الكريمة التي ما فتئ يوليها أعزه الله للنهوض بقضايا المرأة والأسرة بشكل عام وحرصه الدائم على الحفاظ على تماسك الأسرة، فقد تشرفت بتسلم الرسالة الملكية بتاريخ 26 سبتمبر 2023، حيث دعا جلالته لإعادة النظر في مدونة الأسرة، وأسند للهيئة المكلفة بمراجعة المدونة الإشراف العملي على إعداد هذا الإصلاح الهام من خلال إجرائها لمشاورات واسعة، تنصت فيها إلى مقترحات الفاعلين المؤسساتيين وفعاليات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل والقضاة والخبراء والممارسين.

وقد حددت الرسالة الملكية السامية أجل 6 أشهر لوضع نتائج جلسات الاستماع ورفع مقترحات التعديل المنبثقة عن المشاورات التشاركية الواسعة إلى النظر السامي لأمير المؤمنين والضامن لحقوق وحريات المواطنين، وذلك قبل إعداد الحكومة لمشروع قانون في هذا الشأن وعرضه على مصادقة البرلمان.

وأخذا بالتكليف الملكي السامي الذي تشرفت به، رفعت إلى المقام العالي لأمير المؤمنين مقترحات تعديلات الهيئة التي توصلت بها، وفقا للموعد الذي حدده جلالة الملك، رمز إجماع الأمة والمعبر الأسمى عن الإرادة العامة.

لكل هذا، نحن مدينون لجلالته، حفظه الله، بما أنجزته بلادنا من نهضة وطنية على كافة الأصعدة، وتتشرف الحكومة بأن تتحمل أمانة المسؤولية في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية والقيام بها على الوجه الأكمل.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أفرزت صناديق اقتراع 08 سبتمبر 2021 خريطة سياسية جديدة، وأعطت الشرعية الديمقراطية لتحالف حكومي جديد، محملة إياه أمانة تنزيل تعهداته الانتخابية التي كانت سببا حاسما في تبوء مكوناته صدارة المشهد السياسي.

وإن إصرار الحكومة على تنزيل التزاماتها بكل جرأة هو خيار نابع من مسؤوليتها تجاه المواطنين، احتراما للثقة التي أسندت لأغلبية قوية ومنسجمة تستجيب لانتظاراتهم، بناء على التزامات واضحة.

فمن باب الواقعية يمكن القول أن ما تحقق خلال نصف الولاية فاق كل التوقعات الانتظارات، ويترجم حرصنا الشديد على تنزيل مختلف تعهداتنا دون البحث عن تبرير في توالي الأزمات المركبة التي عاشتها بلادنا.

وإن إصرارنا على الوفاء بالتزاماتنا نابع من رؤية استباقية للمتغيرات التي يعرفها العالم بأسره، فما الأزمة الصحية وما تلاها من تعقيدات إلا تكريس لصيرورة يعيشها العالم منذ مطلع الألفية الحالية، شعارها تقوية النزعة الذاتية وتكريس الحدود الجغرافية وانغلاق المجتمعات على نفسها.

فحالة اللايقين التي شهدها العالم أصبحت تفرض علينا التعايش مع تشعب الأزمات وتقاربها واعتبارها واقعا يجدر التعامل معه بذكاء، للحد من آثاره على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الحفاظ على مختلف المقومات الهيكلية للدولة، وتقوية قدراتنا الذاتية.

ووعيا بهذه التحديات، تمكنا والحمد لله، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك، من تطويع الأزمات المتتالية التي أحاطت بلادنا، حينما تفاعلنا معها دون اضطراب في التدبير، معتبرين إياها ظاهرة مستمرة وهيكلية في واقعنا الحالي، كما هو الشأن بالنسبة لظاهرة الجفاف التي عمرت لثلاث سنوات متتالية.

وإن الفلسفة السياسية، التي نستخلصها اليوم من تدبيرنا المرحلي للعمل الحكومي، هو ضرورة الاعتماد على الذات والكفاءات المغربية وتقوية القدرات الوطنية من أجل بناء الوطن.

فقد مكنتنا المنجزات المرحلية من شرعية الإنجاز بعد شرعية الانتخابات، وتكسبنا اليوم شرعية الاستمرار في استكمال تنزيل ما تبقى من برنامجنا بكل ارتياح واطمئنان، وتزرع فينا الثقة بأننا على صواب وفي الطريق الصحيح ونحو إحقاق الهدف الذي نصبو إليه جميعا.

ثقة بقدرتنا على استكمال تنزيل كل مقومات الدولة الاجتماعية كورش ملكي، يحمل أبعادا ودلالات عميقة تعزز تماسك النسيج المجتمعي، وتكرس قيم التضامن والمساواة.

ثقة بقدرتنا على تحقيق السيادة الوطنية في مجموعة من القطاعات الحيوية، تكسبنا المناعة المنشودة لمواجهة التحديات والإكراهات التي عشناها خلال السنوات الماضية.

ثقة بقدرتنا على بناء اقتصاد قوي ومهيكل وتحفيز الاستثمار المنتج الكفيل بخلق فرص الشغل اللائق، مع ضمان التوازن الاقتصادي والتحكم في نسب العجز والمديونية.

ثقة بقدرتنا على المساهمة في الدور الريادي، الذي باتت تلعبه بلادنا على

الصعيد الإقليمي والقاري وحتى الدولي.

حضرات السيدات والسادة،

إن رهان الحكومة الثابت، خلف توجيهات جلالة الملك نصره الله، هو ألا يترك مواطن مغربي أو أسرة مغربية عرضة للفقر والهشاشة، دون دعم عمومي يحفظ كرامتهم.

رهاننا إنجاح التغطية الصحية وتوفير عرض صحي يحفظ كرامة كل مواطن.

رهاننا بناء مدرسة الجودة وتكافؤ الفرص لجميع أبناء المغاربة.

رهاننا تقوية مناعة الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار المنتج لفرص الشغل.

رهاننا تحديث الإدارة المغربية وجعلها آلية لتحقيق التنمية الشاملة.

هذا هو التعاقد الاجتماعي الذي تسعى الحكومة لتحقيقه، وهذه هي أولوياته التي وضعت المواطن المغربي والأسرة المغربية في صلب اهتمامها.

وحرصا من الحكومة على إنجاح هاد الرهانات، فقد بادرت، منذ تنصيبها، إلى تبني مقاربة تشاركية مع الهيئات المؤسساتية ومختلف الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، قصد وضع أسس حوار اجتماعي جاد ومنتظم والوفاء بسائر الالتزامات الاجتماعية الواردة في البرنامج الحكومي، والهدف من ذلك ليس الحوار في حد ذاته، بل جعله بوابة رئيسية لتحقيق الإصلاح وتحسين الأوضاع المعيشية والمهنية للمواطنين والمواطنات.

لذا، اختارت الحكومة في تدبيرها للشأن العام منهجية جديدة للتنمية، ترتكز على قيم الالتقائية والتكامل، منهجية مبنية على الحوار المثمر مع الفاعلين الاجتماعيين والتفاعل الإيجابي مع المطالب الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي إرساء عمل الحكومي أسرع وأقرب إلى الواقع وأكثر مواكبة للمتغيرات العالمية.

حضرات السيدات والسادة،

إن المنجز المرحلي الذي نقدمه اليوم ما كان ليتحقق دون انسجام حكومي قوي سياسيا، مستقر بتضامن مكوناته ومستمر بنجاعة برامجه، تحالف استمد مشروعيته من صناديق الاقتراع ومن ثقة جلالة الملك نصره الله.

كل ذلك في ارتباط بالمنهجية التعاقدية لمكونات تحالف الأغلبية على قاعدة البرنامج الحكومي وتأسيسا على ميثاق الأغلبية الذي يشدد على الاستثمار الأمثل والمسؤول للزمن الحكومي التشريعي.

فلم يسجل على أي مكون من مكونات التحالف الحكومي هدر زمن المغاربة في صراعات فارغة أو حسابات سياسوية، بل كل ما تم إنجازه يتم وفق منطق المصلحة العامة والتقائية السياسات وروح الانسجام والتنسيق.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

قبل الخوض في تفاصيل الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، لابد أن نقف عند العنوان العريض لهاته المرحلة المفصلية في تاريخ بلادنا والمتعلقة بترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية، كما أرادها صاحب الجلالة نصره الله، لأن جل ما حققته الحكومة من إنجازات وما وضعته من قوانين وما سطرته من سياسات عمومية وقطاعية وتدابير وبرامج عمومية، كان منتهى مقاصده خدمة هذا المشروع الوطني الكبير، الذي يعود الفضل الحصري (exclusif) في إبداعه لجلالة الملك حفظه الله ونصره.

مشروع الدولة الاجتماعية ماشي مشروع أو لا موضوع ديال البوليمك، هذا كنعرفو كلنا بأنه مشروع المهندس ديالو جلالة الملك بحسه الإنساني النبيل، والحكومة عملت على حسن التدبير ديالو وتسريع التنفيذ ديالو بما تملكه من جدية وكفاءة.

لهذا فإننا نسجل بافتخار أن ورش الحماية الاجتماعية بكل مظاهره والمتمثلة في تعميم التغطية الصحية وإطلاق الدعم الاجتماعي المباشر ودعم السكن وغيرها من المبادرات هي تجسيد لطموح وفلسفة جلالة الملك نصره الله، ويحكمها نفس الرهان المتمثل في تكريس الدولة الاجتماعية وصون كرامة المواطن.

حضرات السيدات والسادة،

في هاد السياق لن نبالغ في القول بأن نصف الولاية، التي قضيناها، شهدت تحقيق ثورة اجتماعية غير مسبوقة على مستوى تعميم الورش الملكي للتغطية الصحية الإجبارية.

فتماشيا مع التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تنزيل التغطية الشاملة، أعدت الحكومة مباشرة بعد تنصيبها رؤية استراتيجية مندمجة لضمان التغطية الصحية لكل للمواطنين والمواطنات، مهما كانت وضعيتهم الاجتماعية والمادية والمهنية.

وكانت الحكومة على اقتناع تام أن ضمان التنزيل الأمثل لمشروع التغطية الصحية لن يكون ناجعا دون حكامة تدبيرية تتفادى نواقص البرنامج أو البرامج السابقة، كما حدث ذلك مع النظام ديال "الراميد".

وبفضل من الله وتوفيقه، نجحت الحكومة ابتداء من فاتح دجنبر 2022، 14 شهر من بعد ما جات الحكومة ولا 12 شهر، في تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وفق الأهداف والإطار الزمني المحدد لها، حيث تم نقل المستفيدين سابقا من نظام "راميد"، والبالغ آنذاك عددهم 4 مليون ديال الأسر، أي أكثر من 10 ديال المليون ديال المواطنين والمواطنات، إلى نظام، قبطنا هاذ (la base) كلها اللي كانت، وعملناها في النظام ديال التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بميزانية كتحملها الدولة تبلغ 9.5 مليار ديال الدرهم سنويا، مع ضمان الاستدامة المالية، والاستهداف الناجع للمستفيدين، كالتزام سياسي وتنموي أمام جلالة الملك، وكاستجابة لانتظارات المغاربة.

لقد شكل إدماج فئات العمال غير الأجراء، في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، تحديا كبيرا، استلزم اعتماد مقاربة تشاركية، من أجل الإعداد والمصادقة على 28 مرسوم تطبيقي لقانون نظام التأمين الإجباري عن

المرض، المتعلق بمختلف هاذ الفئات، وخليوني نقول لكم هنا، بأنه بعد تنصيب اللجنة لم نجد أي نص قانوني لتنزيل المشروع ديال التغطية الصحية، رغم أنه قانون الإطار ديال التغطية الصحية صادق عليه البرلمان في أبريل 2021، وبذلنا مجهودات استثنائية باش نوجدو الأسس القانونية، التي سمحت لنا نحترامو الأجندة الزمنية اللي كان حددها سيدنا الله ينصرو.

وتجدر الإشارة بهاد الخصوص، أنه تم تسجيل 2.4 مليون مهني، من غير الأجراء، وفتح باب الاستفادة من نظام التأمين الأساسي عن المرض، أمام 6 ملايين مستفيد وذوي الحقوق المرتبطة بهم، هاد الشي علاش كنقولو بأن الدولة الاجتماعية ماشي فقط شعارات وكلمات، بل هي قرارات فعلية وإجراءات اللي هي ملموسة، وبعد وضع هاذ الأنظمة الخاصة بفئات العمال غير الأجراء والأشخاص الغير قادرين على تحملات واجب الاشتراك، يعني "AMO تضامن"، عملت الحكومة على وضع نظام ديال "AMO الشامل"، اللي هو نظام إضافي موجه للأشخاص القادرين على أداء واجبات الاشتراك، الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

وهنا نبغي نقول، أن الهدف من تحديد واجبات الاشتراك للأجراء ولغير الأجراء، هو بناء نظام تضامني، هذا نظام تضامني بين الفئات، وتعاقد اجتماعي بين الدولة والمجتمع.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

دعوني أؤكد لكم بكل اعتزاز أن لحظة التنزيل الفعلي لورش الدعم الاجتماعي المباشر هو ورش مهندسه جلالة الملك بعبقريته المعتادة، وتبقى من المحطات التاريخية المتميزة، التي سيتذكرها كل المغاربة.

فقد شكل نجاحنا في تنزيل هاد الورش الملكي المنبع ديال اعتزازنا أولا كمواطنين، قبل أن نكون رئيسا أو أعضاء الحكومة، ثم كمسؤولين يستشعرون أهمية هاد الورش الوطني، الذي تشرفنا بتنزيل إجراءاته.

ولا شك أن هاد الورش الوطني النبيل سيمكن ملايين الأسر ضعيفة الدخل من الخروج من الهشاشة والتهميش الاجتماعي.

وطننا اليوم، حضرات السيدات والسادة ممثلو الأمة المحترمون، يؤسس لسياسات اجتماعية تضامنية منصفة ومستدامة، تعزز منسوب الثقة في المستقبل، فقضية محاربة الفقر والهشاشة وحفظ كرامة المواطنين ليست قضية يمين ولا يسار ولا وسط وليست شعارات للاستهلاك وتلميع الصورة، بل هي قضية ملك وشعب تطمح إلى ضمان شروط العيش الكريم وتقوي مناعة الأسرة التي هي النواة الصلبة للمجتمع أمام تقلبات الحياة.

ومن هاذ المنطلق، عكفت الحكومة خلال نصف ولايتها الأولى على إعداد وتحصين الإطار العملي والزمني والميزانياتي لهذا الورش وكذا تحديد كيفيات وشروط تنزيله، مع استكمال منظومة استهداف المستفيدين منه وتأمين الاعتمادات المالية المستدامة، وذلك وفق مقاربة تشاركية وتنسيق محكم بين جميع القطاعات الوزارية المعنية، حيث تم في ظرف وجيز إعداد وإخراج جميع النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة له، وتنقصد هنا القانون المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، ثم القانون الخاص بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى عدد من المراسيم التطبيقية والقرارات الوزارية، إلى جانب التسريع بإخراج السجل الاجتماعي الموحد سنة 2023 عوض 2025 المسطرة سابقا.

وفي ذات السياق، نهجت الحكومة مقاربة جديدة في تنزيل نظام الدعم الاجتماعي المباشر، مقاربة تنبني على تقديم الدعم المباشر للأسر الراغبة في ذلك من غير المشمولة حاليا بأنظمة الضمان الاجتماعي والمستوفية لشروط الاستهداف، بعد تسجيلها في السجل الاجتماعي الموحد.

وقد اشتمل الدعم الذي ستعرف قيمته تطورا بشكل سنوي لتستقر بحلول سنة 2026:

- إعانات موجهة للأطفال، تقوم على تقديم دعم مباشر للأسرة التي لها أبناء، بما في ذلك المتكفل بهم، ويشتمل هذا الصنف على منحة شهرية ودعم تكميلي ومنحة للولادة؛
- إعانة جزافية تقوم على تقديم دعم مباشر، لاسيما تلك التي توجد في وضعية فقر أو هشاشة أو تعيل أفراد مسنين؛
- إعانة خاصة تقوم على تقديم دعم للأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

ويجدر التذكير أن الحكومة قد حددت تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، قيمة دنيا للدعم بالنسبة لكل أسرة مستهدفة، كيفما كانت تركيبتها، لا تقل عن 500 درهم شهريا.

وكيهدف هاذ الورش إلى تكريس مبادئ التضامن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية، من خلال تقليص نسب الفقر والهشاشة والحد من الفوارق الاجتماعية والاستثمار في الطفولة المبكرة وتحسين الولوج للصحة والتعليم، من خلال الحث على تمدرس الأطفال وتشجيع النساء الحوامل على متابعة الفحوصات الطبية خلال فترة الحمل وبعد الولادة، وتوفير الرعاية للفئات الهشة خصوصا منها الأطفال في وضعية إعاقة والأسر التي تعيل الأشخاص المسنين.

ويكلف تفعيل هذا الورش الوطني الاجتماعي، ميزانية ديال 25 مليار درهم سنة 2024 ثم 26.5 مليار درهم في 2025، ليبلغ 29 مليار درهم في سنة 2026.

ونجحت الحكومة في توفير الكلفة المالية لهاذ الورش الاستراتيجي، ولم تتذرع بالأزمة المركبة والمعقدة التي فرضت على الحكومة تعبئة مجهودات استثنائية للخروج من أثرها.

لقد شكلت حكامة منظومة الاستهداف الاجتماعي إحدى دعامة إصلاح نظام الحماية الاجتماعية وآلية مبتكرة تروم تحقيق النجاعة والفعالية في

استهداف الأسر وتبسيط المساطر وتعزيز عملية الإدماج للولوج إلى برامج الدعم الاجتماعي.

وتعتمد هذه المنظومة على السجل الاجتماعي الموحد (RSU[1])، كآلية رئيسية لتحديد المستفيدين من الدعم، حيث بلغ عدد المستفيدين منذ إطلاق منصتي، منصة التسجيل الإلكترونية www.asd.ma ابتداء من 2 ديسمبر 2023 إلى حدود نهاية شهر مارس 2024، ما مجموعه 3.5 مليون أسرة، كتضم أكثر من 12 مليون شخص:

- فيهم تقريبا ما يقارب 5 مليون ديال الأطفال (ومن هاذ 5 مليون كاين 1.2 مليون ديال الأطفال عمرهم أقل من 5 سنوات)؛

- فيهم 1.4 مليون أسرة ليس لها أطفالا تستفيد من المنحة الشهرية الجزافية؛

- من بينهم كذلك 1.2 مليون مستفيد كتفوق الأعمار ديالهم 60 سنة.

نعم، حضرات السيدات والسادة، إننا أمام ثورة اجتماعية حقيقية، قوامها التضامن والتكافل ودعم الترقي الاجتماعي لفئات واسعة من أبناء وطننا.

السادة الرؤساء،

حضرات السيدات والسادة البرلمانيون،

في نفس هذا السياق الاجتماعي الهادف إلى النهوض بوضعية الفئات الهشة والمتوسطة ودعم قدرتها الشرائية وصون كرامتها الإنسانية، فعلت الحكومة مطلع السنة الجارية البرنامج الملكي للدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي.

ويشمل هذا الدعم الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والطبقة المتوسطة، لتيسير ولوجها إلى سكن رئيسي تستجيب لتطلعاتها، وهو ما سيمكن من تحسين ظروف عيش حوالي 110 آلاف أسرة سنويا، بغلاف مالي سنوي قدره 9.5 مليار ديال الدرهم لمدة السنوات الخمس المقبلة.

وفي هاد الصدد، تم تخصيص مساعدات مالية مباشرة كتبلغ 100 ألف درهم من أجل اقتناء مسكن يقل ثمنه عن 300 ألف درهم، و70 ألف درهم ملي كيكون المسكن كيتراوح بين 300 ألف و700 ألف دهم.

وكيستهدف هاد البرنامج المواطنين المغاربة القاطنين داخل البلاد وخارج أرض الوطن، والذين لم يسبق لهم الاستفادة من أي دعم موجه للسكن.

وقصد ضمان حكامة تدبير عملية منح الإعانة المالية وشفافية البرنامج وتبسيط الإجراءات والمساطر الخاصة بالاستفادة منه، أطلقت الحكومة منصة رقمية تمكن المستفيدين من التسجيل إلكترونيا ومتابعة ملفاتهم عن بعد.

وفي هذا الإطار، إلى غاية 19 فبراير 2024، تم تسجيل 60 ألف طلبا، تم قبول تقريبا 90% منها في التصفية الأولى، مما يدل على الإقبال المهم للفئات المستهدفة.

فبالله عليكم، بلادنا اليوم كتقدم الدعم المباشر، التغطية الصحية والدعم ديال السكان، فهادي برامج لأرقى الدول اللي عندها سياسات اجتماعية كبرى، اللي كتعمل هاذ شي، فما يمكنا إلا نكونو مرتاحين في المستقبل ديال بلادنا إن شاء الله.

كان بالإمكان، كان بالإمكان أن تقف الحصيلة المرحلية عندما حققته الحكومة من إنجازات في مجال الدعم المباشر والتغطية الصحية ودعم السكن، وهي إنجازات – بصراحة - كافية، للتأكيد على أن هاته الحكومة، نجحت في أداء مهامها في فترة زمنية لا تتعدى سنتين ونصف.

والحقيقة أن ما حصده المواطنون والمواطنات من ثمار لأوراش ملكية بتفعيل حكومي جاد وناجع، كاف لكي يكون حصيلة مشرفة لولاية كاملة وليس لحصيلة مرحلية.

ولأنها حكومة بنفس إصلاحي متقدم، فإنها لم تقف عند هذا الحد، بل فتحت أوراشا إصلاحية أخرى، سواء في مجال التعليم والصحة أو الإدارة أو التشغيل أو العدالة وغيرها من مجالات النشاط الحكومي.

حضرات السيدات والسادة،

إن ضمان النجاعة الحقيقية لورش التغطية الصحية استلزمت التأسيس لتحول عميق في الخدمة الاستشفائية ومواكبة ارتفاع الطلب على الخدمات الطبية، سواء من حيث المحتوى أو من حيث التوزيع الجغرافي، لذلك بادرت الحكومة منذ تنصيبها إلى إعداد رؤية استراتيجية مندمجة، هاد الشي كيرجعنا لعامين اللور - ياك أ السيد الوزير؟ - إلى إعداد رؤية استراتيجية مندمجة جديدة للنهوض بقطاع الصحة، في إطار إصلاح هيكلي شامل، يهدف أساسا إلى خدمة صحة المواطنين من خلال ضمان خدمات صحية ذات جودة وفعالية كفيلة بتحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن أجل تفعيل هذه الرؤية الاستراتيجية اللي كتهدف إلى ضمان ولوج كريم لكافة المواطنين عبر أرجاء المملكة والاستجابة لكل التحديات المستقبلية، خاصة على إثر التداعيات التي عانى منها العالم والبلاد ديالنا خلال جائحة وباء "كوفيد-19"، كان من اللازم إعداد ترسانة قانونية جديدة تستجيب للإصلاح الهيكلي المنشود.

وقد تمكنت الحكومة بفضل الانخراط الجماعي لجميع الفاعلين المؤسساتيين، لاسيما البرلمان بمجلسيه، من إعداد وإصدار كل القوانين المؤطرة للإصلاح قبل متم السنة الثانية من الولاية ديالها، بداية بصدور القانون الإطار الذي شكل المنطلق الأساسي للمنظومة الصحية، والذي انبثقت منه عدة قوانين وإجراءات باشرت الحكومة التنزيل ديالها على أرض الواقع في أفق تحقيق كافة الأهداف المتوخاة في هذا المسار الإصلاحي الطموح، الذي يجد محركه في الإرادة الملكية الراسخة وفي قناعة حكومية حقيقية، وبهدف جعل المواطن المغربي مطمئنا بشأن صحته وصحة أسرته.

[1] **R**egistre **S**ocial **U**nifié.

أما على مستوى حكامة القطاع، فقد سارعت الحكومة إلى تنزيل مضامين هذا الإصلاح الهام على مستويين:

- **المستوى المركزي**، من خلال إرساء هيكل تنظيمي جديد؛
- على **المستوى الجهوي**، من خلال وضع المجموعات الصحية الترابية لتشكل القلب النابض للإدارة المركزية للصحة العمومية.

ومن هذا المنطلق تم إصدار القانون 08.22 المتعلق بالمجموعات الصحية الترابية، والذي يهدف أساسا إلى دمج الوحدات الاستشفائية الموجودة بكل جهة في إطار مؤسسة عمومية مستقلة مسؤولة على تنزيل سياسة صحية كنستاجب لخصوصية كل جهة، وتضمن الالتقائية والتنسيق بين كل مستويات العلاج وتدبيره من المراكز الصحية للقرب إلى المركز الجامعي الاستشفائي، وفق برنامج طبي جهوي يعمل على تحسين المؤشرات الصحية ويمكن المواطن من مسار علاجي محكم.

ومن أجل تحقيق نجاعة أكبر للقطاع، عملت الحكومة على إصدار القانون المتعلق بالوكالة المغربية للأدوية والمنتوجات الصحية، علاوة على القانون المتعلق بالوكالة المغربية للدم ومشتقاته، إضافة إلى إحداث الهيئة العليا للصحة.

ووعيا من الحكومة بمركزية تعزيز المنظومة الصحية بموارد بشرية كافية ومؤهلة لمواجهة النقص الحاصل على المستوى الوطني، فقد عملت على تثمين هذه الموارد البشرية وتحفيزها.

وفي هذا الإطار، رفعت الحكومة من أجر الأطباء منذ السنة الأولى من ولايتها، وذلك من خلال تمكينهم من الرقم الاستدلالي 509 (باش يكونو حتى هما دكاترة بحال الدكاترة الآخرين المخول للحاصلين على دكتوراه الدولة)، أي بزيادة صافية كتوصل لـ 3800 درهم شهريا، استجابة لمطلب عمر ما يناهز عقدين من الزمن.

ويعكس رفع أجور العاملين في قطاع الصحة العمومي كنتيجة للحوار الوطني لفبراير 2022، الأهمية اللي كتوليها الحكومة لتعزيز الخدمات الصحية وتحسين الشروط المادية لمهنيي القطاع، من خلال إقرار زيادات في أجور ممهنيي الصحة بمختلف فئاتهم ودرجاتهم.

ووعيا منهم بحجم الخصاص اللي كيعاني منه القطاع، عملت الحكومة على تنزيل اتفاقية إطار بين القطاعات المعنية، من أجل الرفع من الطاقة التكوينية للطلبة الأطباء في أفق مضاعفاتها مرتين سنة 2025-2026، لأن كل عام غنطلعوها بـ 20%، وذلك من أجل تجاوز الحد الأدنى الموصى به من طرف المنظمة العالمية للصحة والمتمثل في عتبة 23 ممهني ديال الصحة لكل 10 آلاف نسمة سنة 2026 ومضاعفته في 2030 إن شاء الله، باش يكون 45 لكل 10 آلاف مواطن، هذا بالموازاة مع جملة من الإجراءات المصاحبة لضمان جودة التكوين الطبي.

وفي هذا الصدد، تم تسجيل 10 آلاف طالب في كلية الطب والصيدلة وطب الأسنان و15.725 بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة خلال السنوات 2022-2023 و2023-2024.

أما بخصوص تأهيل العرض الصحي، والذي تعتبره الحكومة أحد المداخل الأساسية لضمان جودة علاج المواطن من جهة وضمان ظروف العمل الجيد لمهنيي الصحة من جهة أخرى، فقد باشرت الحكومة منذ السنة الأولى من ولايتها إطلاق أوراش لإعادة تأهيل وبناء وحدات صحية كتهم كل مستويات العلاج، وذلك في إطار مقاربتها الشاملة والمندمجة لخلق فضاء سيحقق مسار علاجي يضمن لكل مواطن الجودة في العلاج.

وفي هذا الإطار، قامت الحكومة بتنزيل مشروع إحداث وتأهيل وتجهيز قرابة 1400 مركز صحي من الجيل الجديد، تم الانتهاء من تأهيل 481 في نهاية سنة 2023.

وبعد تشييد مستشفى طنجة الجماعي سنة 2022 من طرف صاحب الجلالة الله ينصرو، يتم حاليا وضع اللمسات الأخيرة للمستشفى الجامعي بأكادير، وتتم إعادة بناء المستشفى الجامعي ابن سينا بالرباط، كما انطلقت أشغال تشييد ثلاث كليات للطب وثلاث مراكز استشفائية جامعية بكل من الرشيدية وكلميم وبني ملال.

حضرات السيدات والسادة،

إن الحكومة التي أتشرف بقيادتها كانت مطالبة بجعل هذه الولاية محطة مفصلية في تاريخ إصلاح المنظومة التربوية ببلادنا، وهو يتقاطع مع قناعتنا في كون شعار تكريس الدولة الاجتماعية لن يستقيم دون إصلاح جوهري للمنظومة التعليمية.

حيث دأبت الحكومة منذ تنصيبها على إطلاق مسلسل إصلاحي جديد وعميق يحقق نهضة تربوية وثورة تعليمية.

وقد وضعت الحكومة تصورا شموليا لتحقيق تعليم جيد للجميع، يروم التمكن من المكتسبات والقدرات التعليمية، ويأمل تحقيق تكافؤ الفرص ويصبو إلى بلوغ اندماج سوسيو مهني ناجح.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الحكومة قد واجهت، منذ تنصيبها، بجرأة وجدية تركة ملفات الماضي التي خلفتها الحكومات السابقة، وتفاعلت مع مطالب الحاضر، من أجل بناء مدرسة مغربية منصفة عادلة وذات جودة في المستقبل.

فقد عملت الحكومة في هذا الإطار على إرساء مشروع رائد لـ "مؤسسات الريادة"، الذي مكن من إطلاق دينامية جديدة بالسلك الابتدائي، شملت مرحلته التجريبية خلال الموسم 2023-2024، 626 مدرسة ابتدائية وكيستافد منها تقريبا أكثر من 300 ألف طالب.

وقد كشف التقييم الأولي لأثر برنامج الدعم والمعالجة بمدارس الريادة أن غالبية التلاميذ الذين يدرسون من المستوى الثاني إلى المستوى السادس بالتعليم الابتدائي، قد تحسنت نتائجهم أربع مرات بالنسبة للرياضيات، مرتين بالنسبة للغة العربية، وثلاث مرات بالنسبة للغة الفرنسية.

واستنادا إلى هذه النتائج الإيجابية، سيتم العمل على التوسيع التدريجي ديال مؤسسات الريادة في أفق تعميمها خلال الموسم 2027 إن شاء الله، حيث من المرتقب أن تنتقل هذه المؤسسات من 626 إلى 2000 مؤسسة ابتدائية سنويا، انطلاقا من الدخول الدراسي وأن تصل تدريجيا إلى 500 مؤسسة إعدادية سنويا، ابتداء من الدخول المدرسي لسنة 2026.

كما عملت الحكومة على تعميم وتطوير التعليم الأولي، باعتباره مدخلا أساسيا لضمان مدرسة الجودة، وقد مكنت الجهود الحكومية المبذولة من توسيع العرض التربوي مع بداية الدخول الدراسي ديال 2023، حيث التحق 80% - أقول 80% من الأطفال اللي كتتراوح الأعمار ديالهم ما بين 4 سنين و6 سنين بالتعليم الأولي، وتم فتح 4700 قسم جديد وتوظيف 6000 مربية ومربي جديد، وتكوين أزيد من 7100 مربية ومربي، مع انتقال عدد ساعات التكوين الأساس من 400 ساعة إلى 950 ساعة وتوسيع قاعدة التكوين المستمر.

حضرات السيدات والسادة،

لقد حرصت الحكومة على تحسين ظروف اشتغال رجال ونساء التعليم من خلال المقاربة التشاورية في إطار الحوار الاجتماعي المؤسساتي، حيث صادقت على النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية من طرف المجلس الحكومي المنعقد ب 15 فبراير 2024.

وشكلت هذه اللحظة محطة تاريخية توجت المجهودات الحكومية لخلق إطار موحد ومحفز يحفظ كرامة نساء ورجال التعليم ويحسن ظروف اشتغالهم.

وتتجلى أهمية هذا الإنجاز الحكومي في كونه يأتي بعد أكثر بعد أكثر من 20 سنة على صدور النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية سنة 2003.

وتتجسد أهميته كذلك في توفير إطار موحد حسم وبشكل نهائي في هشاشة الوضعية الإدارية والمالية للشغيلة التعليمية وتشتت هيئاتها ومطالبها الفئوية.

كما مكن من إرساء النظام الأساسي الخاص كل العاملين بالوزارة المكلفة بالتربية الوطنية من صفة الموظف العمومي، مما أنهى بشكل كامل، ولا رجعة فيه، مع ما كان يصطلح عليه بـ "أساتذة التعاقد".

وعلى صعيد آخر، فقد أسفر توقيع اتفاقي 10 و26 نونبر 2023 على مخرجات كرست وفاء الحكومة بالتزاماتها اتجاه أسرة التربية والتكوين، وعرفتو الزيادة ديال 1500 ديال درهم، 1000درهم، و(le grade) اللي تزاد وبأنه في آخر المطاف الأستاذ اللي غادي يخرج بواحد (salaire) اليوم كتزادو 50% بالنسبة للنهار اللي غادي يخرج غادي يكمل المهمة ديالو، فكل هذا كان مسائل اللي هي إيجابية واللي جابها في الحوار القطاعي الاجتماعي.

وعلى مستوى إصلاح منظومة التعليم العالي، فقد نجحت المنجزات الحكومية في تجسيد إحدى أركان تصور حكومي متكامل لتنمية الرأس المال البشري، كما نص على ذلك البرنامج الحكومي الذي التزم بتجويد التكوين الجامعي.

وبعد سنتين ونصف من التدبير الحكومي، يمكن القول أن قطاع التعليم العالي كيعرف زخما ملموسا كينسجم مع التوجهات الاستراتيجية المرسومة في المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

ومن بين أهم المكتسبات وأكثرها ارتباطا بشروط تحول المنظومة، نذكر المصادقة على النظام الأساسي الجديد لهيئة الأساتذة الباحثين، أيضا بعد 20 سنة من الانتظار والتردد وإطلاق وتنزيل إصلاح بيداغوجي شامل ومتكامل وإرساء منظومة فعالة للابتكار لدعم تنافسية وجاذبية القطاعات الإنتاجية.

وللنهوض بالبحث العلمي والابتكار والملاءمة ديالو مع أولويات التنمية الوطنية، فقد تم تفعيل مجموعة من التدابير، ومن أهمها:

- إطلاق برنامج طموح لتكوين 1000 طالب دكتوراه من الجيل الجديد؛
- تم إطلاق كذلك مسارات جديدة، تحت اسم "مسارات التميز"، حيث تم إحداث 63 مركزا للتميز كتوفر على 113 مسلكا جامعيا، وهي تجربة جديدة كتهدف إلى خلق جسور مرنة بين التخصصات والمؤسسات الجامعية؛
- وتم إحداث 3 ديال المعاهد موضوعاتية للبحث في المجالات ذات الأولوية كالماء، البيو-تكنولوجيا والذكاء الاصطناعي؛
- كما واصلت الحكومة تعميم مدن الابتكار، حيث أحدثت 6 مدن جديدة و3 المدن أخرى في طور الإنجاز بمشروع استثماري ديال 200 مليون درهم.
- ولدعم مساهمة الجامعة المغربية في تطوير صورة المغرب كفاعل استراتيجي في مجال الاقتصاد الرقمي، التي تطمح الحكومة في أفق 2026 إلى إحداث 18 مركزا "CODE 212"، كفضاءات مفتوحة في وجه الطلبة في مختلف التخصصات للرفع من مكتسباتهم العلمية بقدرات معرفية متطورة كالبرمجة المعلوماتية وتحليل المعطيات الرقمية وتطوير مختلف المهارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وفيما يتعلق بالسياسات اللي كتهم التكوين المهني المستمر، فقد شكلت ركنا أساسيا في البرنامج الحكومي المتعلق بتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية من خلال تنمية الرأسمال البشري.

وفهاذ الإطار، التزمت الحكومة بتطوير عرض جيد للتكوين المهني كيتماشى مع حاجيات المقاولات ويستجيب لحاجات الطلبة الراغبين في الارتقاء بمسارهم المهني من خلال خلق مسالك كتمد جسور بين التكوين المهني والجامعات والمدارس الكبرى.

كما أطلقت الحكومة مجموعة من الأوراش الهيكلية الرامية لتطوير القطاع،

كنذكر من بينها الإشراف على تنفيذ الخارطة الملكية للتكوين المهني، عبر استكمال إنجاز مدن المهن والكفاءات.

وكتجدر الإشارة أن الدراسة انطلقت في 4 مدن للمهن والكفاءات بكل من جهة سوس -ماسة والشرق والعيون- الساقية الحمراء والرباط- سلا- القنيطرة، كما تمت برمجة إطلاق 3 مدن للمهن والكفاءات خلال موسم 2023-2024 بجهة طنجة– تطوان -الحسيمة وبني ملال- خنيفرة والدار البيضاء- سطات.

حضرات السيدات والسادة،

إننا اليوم نعيش لحظة وطنية بامتياز وتجسيدا قويا وواقعيا لشعار الدولة الاجتماعية، والمغاربة سيتذكرون أنه في عهد هاته الحكومة وبتوجيهات ملكية سامية، تحقق ما لم تحققه الحكومات السابقة في مجال إصلاح المنظومة التربوية، وسيتذكر المغاربة أيضا أن هاته الحكومة التزمت بكل تعهداتها في بلوغ تعليم منصف وعادل وذي جودة.

حضرات السيدات والسادة،

إن التفعيل الجدي للرؤية الملكية السامية للدولة الاجتماعية، لم يكن ممكنا دون مأسسة الحوار الاجتماعي والرقي به إلى مرتبة خيار استراتيجي، حيث بادرت الحكومة فور تنصيبها إلى بناء علاقات شراكات متينة مع الفرقاء الاجتماعيين، غايتها في ذلك وضع أسس حوار اجتماعي منتظم وتنفيذ مختلف الالتزامات الاجتماعية الواردة في البرنامج الحكومي ودعم وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، وذلك رغم صعوبة الظرفية وانعكاسات الأزمات العالمية المتتالية على الإمكانات المالية ديال الدولة.

وفي هذا الصدد، وبهدف تعزيز العدالة الاجتماعية، اتخذت الحكومة من الحوار الاجتماعي وسيلة رئيسية لصناعة الحلول وحل المشاكل العالقة والرهانات المستجدة.

فالحوار كما تؤمن به الحكومة ليس مجرد مسألة إجرائية أو واجهة شكلية، بل هو قناعة راسخة يتم عن طريقه وضع الخيارات الاجتماعية وجسر أساسي يحكم العلاقة بين الحكومة وشركائها الاجتماعيين.

وبالنظر للدور الحيوي اللي كيلعبو الحوار الاجتماعي، فقد اتخذت الحكومة خلال نصف ولايتها خطوات مهمة نحو إرساء أسس تعاقد اجتماعي جديد، وذلك من خلال وضع ميثاق وطني للحوار الاجتماعي، ملزم لكل الأطراف، والذي من شأنه إعادة الاعتبار للعمل النقابي والمنظمات النقابية وتمكينها من الاضطلاع بأدوارها المتمثلة في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها.

إن الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي يشكل سابقة وطنية ويضع معالم نموذج مغربي للحوار الاجتماعي، من خلال تكريس مبدأ السنة الاجتماعية وإرساء حكامة مبتكرة للحوار وهيكلته على المستويين الوطني والترابي واتخاذ آليات ناجعة لمواكبته.

وإن من شأن إقرار مبدأ سنوية الاجتماع، كان الهدف منه القطع مع الطابع الموسمي الذي كان يكتسيه الحوار الاجتماعي وإعطائه دينامية جديدة، ترتكز على مبادئ الانتظام والاستمرارية، والتمكن من تتبع السير الميداني للاتفاقيات المبرمة على المستويين القطاعي والترابي وتتيح قياس التطورات الحاصلة في المناخ الاجتماعي على المستوى الوطني.

وإلى جانب التوقيع في 30 أبريل 2022 على اتفاق اجتماعي مع مجموع النقابات الأكثر تمثيلية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والذي تضمن العديد من المكتسبات، توج هذا المسار بإطلاق سلسلة من الحوارات الاجتماعية القطاعية، لتعزيز المكانة الدستورية للنقابات وحلحلة العديد من الملفات التي ظلت عالقة منذ عدة سنوات، والاستجابة لملفات مطلبية عمرت لعقود طويلة.

وبهاذ المناسبة، تنقدم الشكر والامتنان للمركزيات النقابية- وهي حاضرة معنا اليوم، باعتبارها ممثلة في مجلس المستشارين- على الوطنية والمسؤولية والجدية والشجاعة، وعندي اليقين أنه مازال غادي نخدمو جميع فيما تبقى من هاذ الولاية إن شاء الله والولاية المقبلة كذلك.

إيلا اسمحتو، الآن غندوزو للمحور الثاني من البرنامج الحكومي، اللي كيتعلق بـ "**مواكبة تحول الاقتصاد الوطني والإنعاش التشغيل**".

حضرات السيدات والسادة البرلمانيون،

على غرار النجاحات اللي حققتها الحكومة في الميدان الاجتماعي، كتعيش بلادنا تحولا إيجابيا على المستوى الاقتصادي، بفضل نجاعة التدابير المتخذة تحت التوجيهات الملكية السامية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز الصمود ديالو أمام التحولات الهيكلية الطارئة اللي هي على المستوى الدولي.

فالهزات العنيفة التي لحقت الاقتصاد العالمي، لاسيما تلك المرتبطة بتداعيات "كوفيد-19"، وتصاعد التوترات الجيواستراتيجية، أدت إلى زيادة الضغوط التضخمية بشكل غير مسبوق، وفي سبيل السيطرة على موجات التضخم قيدت الدول سياستها النقدية، فتفاقمت تكاليف التمويلات، وصارت اقتصاديات متقدمة على حافة الركود.

ولأن المغرب ليس بمعزل عن هذا السياق الدولي، فإن هاذ الوضعية المقلقة أثرت على الاقتصاد الوطني، ومع ذلك أظهرت بلادنا تجاوبا استثنائيا، بفضل الرؤية المستنيرة لجلالة الملك حفظه الله، التي جعلت بلادنا محطة إشادة دولية واسعة، حيث تعززت ثقة المؤسسات الدولية في قدرة اقتصادنا على الصمود أمام الأزمات من جهة ومواصلة الإصلاحات الهيكلية من جهة أخرى.

فكما هو الحال مع التدبير النموذجي لأزمة "كوفيد-19"، اتخذت بلادنا سياسات عمومية فعالية على المستويين الميزانياتي والنقدي للتخفيف من آثار التضخم المستورد، ساهمت بشكل مباشر في الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر والقدرة التنافسية للمقاولات، وأتاحت الفرصة المناسبة لتعافي

الاقتصاد الوطني.

حيث مكنت هاذ التدخلات من عكس المنحى التصاعدي لمعدلات التضخم بوتيرة أسرع، مقارنة مع الدول الأخرى، فبعد ما بلغت نسبة التضخم ذروتها في فبراير 2023 بنسبة 10.1%، تراجعت بـ 4.9 و3.6% على التوالي في يونيو وفي نوفمبر 2023، واستقرت في 0.3% في فبراير 2024 و0.7% في مارس 2024.

وبفعل التدخلات الهادفة للحكومة، عرفت أسعار المواد الغذائية بشكل خاص تراجعا سريعا، رغم تداعيات الجفاف الحاد، فبعدما سجلت نسبة 20% في فبراير 2023، تباطأت إلى 11.7% في يوليوز و6.7% في ديسمبر 2023 وإلى ناقص 04% (une déflation) في فبراير 2024، لتثبت الحكومة جدارتها في مواجهة التحديات، سواء الراهنة منها أو الموروثة، من خلال إرساء برامج سوسيو-اقتصادية طموحة دعمتها سياسة ميزانية إرادية.

حضرات السيدات والسادة،

إن التعاطي مع الانشغالات الأولية للمغاربة، يقتضي اعتماد آليات تدبيرية متكاملة تجعل من المقاربة الاقتصادية حافزا للتنمية الاجتماعية ودعامة لها.

وترجمة لهذا الطموح، توفقت الحكومة منذ بداية الولاية في إرساء حزمة منسجمة من الإجراءات الفورية والموجهة، تقليصا لامتدادات الأزمة على المجالات المتضررة، في مقدمتها التشغيل وحماية القدرة الشرائية، وذلك من خلال:

- **وضع برنامج تشغيل فوري لتقليص تداعيات الأزمة الصحية،** مكنت من استرجاع نسبا مهمة في مناصب الشغل وتعزيز قابلية الشباب، عبر خلق أزيد من 221 ألف فرصة عمل على مستوى برنامج "أوراش"، وبغلاف مالي ديال 4.5 مليار درهم، وكان كذلك البرنامج ديال "فرصة" للدعم ديال 21 ألف من الشباب المقاولين؛
- وقمنا كذلك **بسداد متأخرات الضريبة على القيمة المضافة** بـ 20 مليار ديال الدرهم باش تعاود ترجع السيولة، وتعاود تكون الحركة الاقتصادية خاصة منها الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة جراء الأزمة الصحية؛
- بالإضافة إلى **وضع برامج استثنائية،** بتوجيهات ملكية سامية بقيمة 20 مليار ديال الدرهم لمواجهة آثار الجفاف - غير مسبوق - آثار الجفاف وتأمين تزويد السوق الوطنية بالمواد الغذائية ذات الأصل الفلاحي وضبط تكلفتها الإنتاجية؛
- فضلا عن **ضخ 2 مليار ديال الدرهم للقطاع السياحي** لدعم قرابة 800 منشأة فندقية على مستوى المملكة، مع صرف تعويض شهري صافي قدره 2000 درهم لفائدة 40 ألف من العاملين في القطاع السياحي؛
- **ودعم المواد الأساسية الأكثر استهلاكا** لدى الأسر عبر رفع نفقات المقاصة اللي وصلت تقريبا 42 مليار درهم في 2022، و30 مليار ديال الدرهم في 23 عوض 22 مليار ديال الدرهم في 2021؛
- إضافة إلى **دعم مهنيي النقل**، عبر تخصيص حوالي 8 مليار درهم بين 22 و23 بغية تقليل الضغوط على تكاليف المواد الأولية في مختلف القطاعات؛
- مع **الحفاظ على استقرار أسعار الكهرباء** لمواجهة ارتفاع الأسعار العالمية بغلاف مالي بلغ 9 مليار درهم خلال سنتين؛
- **وتخفيض الضريبة على القيمة المضافة** من 20% إلى 10% على المنتجات الاستهلاكية والدوائية الأساسية وتعليق الرسوم الجمركية على القمح لمواجهة ارتفاع أسعارها، واحد السنة، ياك 22؟ 2022 وصلنا لمليار ديال الدولار، 10 مليار ديال الدرهم ديال الدعم باش الثمن ديال الخبز يبقى في المكانة ديالو ديال 1.20 درهم، هذا بالإضافة إلى الإجراءات العديدة اللي قدمتها الحكومة في مناسبات عدة داخل هاذ المؤسسة المحترمة، واللي كان لها أثر إيجابي على الحياة اليومية للمواطنين والمقاولة الوطنية.

حضرات السيدات والسادة،

تعد هذه الدينامية إيجابية للغاية في سياق اللايقين الاقتصادي الذي يعيشه العالم وتجعل من التجربة الحكومية الحالية منطلقا لجيل جديد من السياسات والبرامج العمومية المبتكرة لوضع أسس اقتصاد أكثر تنوعا وتنافسية.

فالأوراش الاستراتيجية التي تم إطلاقها خلال المنتصف الأول من هذه الولاية مطالبة بتحسين صورة المغرب كوجهة إقليمية صاعدة وتقديم الأجوبة الضرورية لتحديد أهداف المرحلة لنكون عند مستوى تطلعات صاحب الجلالة وتطلعات المغاربة.

ونتشرف اليوم بتقديم منجزات قطاعية فارقة في تاريخ بلادنا، تؤكد بلا شك نجاعة الخيارات المتخذة وتعاظم نقط القوة التي تزخر بها بلادنا، ويكفي الإطلاع على الأداء التصديري للقطاعات الرئيسية التي تعرف انتقالا ملحوظا لإدراك حجم الإنجازات ومدى الرهانات اللي نحن مدعوون الدولة للمواكبة ديالها.

في هاذ الصدد، عرفت صادرات السيارات ارتفاعا بين 2018 و2023 بنسبة 90%، محققة عائدات بقيمة إجمالية كتقدر بـ 142 مليار درهم سنة 2023 مرتفعة بنسبة 27.4% مقارنة مع سنة 2022، ونواصل التطلع إلى الرفع من مستوى الإدماج المحلي إلى 80% ومن الطاقة الإنتاجية إلى مليون سيارة سنويا بحلول 2025.

كما حققت صادرات الصناعات الإلكترونية والكهربائية حصة 24 مليار

درهم سنة 2023 الزيادة ديال 78% مقارنة مع سنة 2021، في حين تمكنت صادرات صناعة الطيران من بلوغ 22 مليار ديال الدرهم أي بزيادة ديال 38% مقارنة مع 2021، فضلا عن بلوغ الصناعات الكلاسيكية، لا سيما صناعة النسيج والجلد بنسبة صادرات قاربت تقريبا 46 مليار درهم في (l'année)في 2023، بزيادة ديال 27% إيلا قارناها مع 2021.

وإجمالا ساهم الأداء الجيد لهذه القطاعات في تحسين قيمة الصادرات الصناعية بالثلث في الفترة ما بين 2021 و2023.

حضرات السيدات والسادة،

في نفس السياق، عرف قطاع السياحة دينامية غير مسبوقة بفضل المجهود الاستثماري الحثيث للحكومة، حيث أن هذا القطاع الذي يمثل 7% من الناتج المحلي الإجمالي و40% من صادرات الخدمات، استفاد من دعم استباقي للدولة لاسترجاع جاذبيته بعد زوال الأزمة الصحية ومبكرا وفي الوقت ديالو، وتنزيل خارطة طريق جديدة ديال الفترة ديال 2023 و2026 لتطوير العلامة السياحية للمغرب، وخاصة عبر إطلاق أزيد من 30 خط جوي جديد، والرفع من عدد المقاعد بنسبة 22%، مقارنة مع سنة 2022 مع تنسيق جهود كافة المتدخلين للتموقع ضمن أفضل 15 وجهة سياحية عالميا في أفق 2030.

وسجلت السياحة سنة قياسية في 2023، بدخول 14 المليون و500 ألف سائح، بزيادة 34% بالنسبة لسنة 2022، وبذلك تمكن القطاع من تحقيق عائدات مهمة تقدر بـ 105 ديال المليار ديال الدرهم بارتفاع كيناهز 12% بالنسبة لـ 2022.

وفي سنة 2024، واصل القطاع السياحي مساره التصاعدي مسجلا في الفترة ما بين يناير وفبراير دخول 2 دالمليون و100 ألف سائح بارتفاع قدره 14% مقارنة بالنسبة الفارطة، والخير أمام إن شاء الله.

كما تجاوزت سقف صادرات الصناعة التقليدية لأول مرة عتبة ديال المليار ديال الدرهم، في أفق تحقيق 2 مليار ديال الدرهم ديال الصادرات في أفق 2026، مسنودة بالمجهود الحكومي لتعزيز تنافسية القطاع والدعم ديال الحرفيين، لاسيما عبر إحداث السجل الوطني للصناع التقليديين اللي كيضم الآن 392 ألف صانع وتعميم نظام التغطية الصحية الإجبارية على أزيد من 641 ألف صانع تقليدي وأسرهم.

كما دأبت الحكومة على تعزيز الهيكلة القانونية للقطاع من خلال إعداد الصيغة الأولى لمشروع القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وعملت على إطلاق مجموعة من البرامج الطموحة لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والنهوض به تحفيزا للمقاولة وريادة الأعمال في صفوف الشباب والنساء.

وعلى الرغم من الاضطرابات المناخية والدولية الصعبة التي واجهها القطاع الفلاحي، فقد سجلت استراتيجية "الجيل الأخضر" تحولات انتقالية للفلاحة الوطنية تروم إدماج 350 ألف أسرة في الطبقة المتوسطة الفلاحية، تحقيق الاستقرار لحوالي 690 ألف أسرة في أفق 2030، تدعم الحكومة هاذ المجهود من خلال تعميم مليون و400 ألف مستفيدا نهاية 2023 مع الرفع ديال الحد الأدنى للأجور الفلاحي (SMAG[2]) بـ 15% خلال سنتين 2022 و2023 ومواصلة تحفيز التشغيل الفلاحي لتحقيق أهداف كبرى للشغل في أفق 2030.

كما أخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية الحفاظ على المكتسبات الكبرى التي أنجزت في "مخطط المغرب الأخضر" وتحسينها، ويبقى أهمها الرفع من الناتج الداخلي الخام الفلاحي ليبلغ 13% من الناتج الداخلي الخام وتحسين نسبة التغطية الوطنية للحاجيات الاستهلاكية اللي وصلات لـ 100% في الخضروات والفواكه والدواجن و99% بالنسبة للحبوب و98% بالنسبة للحليب، إضافة إلى تحسين النجاعة المائية عبر الحفاظ وتثمين 2 دالمليار ديال المتر المكعب من المياه.

وبذلك، كتعمل الحكومة على واجهتين متكاملتين كتمثل الأولى في التصدي للتداعيات والإكراهات الآنية عن طريق اتخاذ إجراءات استعجالية للحد من تأثير الاضطرابات المناخية والاقتصادية على المنظومة الغذائية الوطنية، من خلال اتخاذ تدابير استثنائية وجمركية للحفاظ على استقرار الأسعار وتموين السوق الوطني، فيما تهم الثانية رسم المسارات الانتقالية للفلاحة المغربية لضمان السيادة الغذائية في أفق 2030 عبر تنزيل الاختيارات الكبرى لاستراتيجية "الجيل الأخضر".

وتثمينا لقطاع الصيد البحري أطلقت الحكومة عدة تدابير لمواكبته ما مكنه من تحقيق إنتاجية قدرها مليون و400 ألف طن سنة 2023، بارتفاع ديال 11% مع سنة 2022، بقيمة إجمالية كتقدر بـ 15 مليار ديال الدرهم.

وفي المقابل، مكنت الأنشطة غير الفلاحية من خلق فرص شغل صافية بلغت 116 ألف منصب كمتوسط سنوي خلال سنة 2022 و2023، على الرغم من القروض الاقتصادية المسجلة وهو معدل يبقى أعلى من متوسط صافي من المناصب المحدثة في الفترة ديال 2010-2015 التي لم تتجاوز 58 ألف منصبا، في حين استقرت عند 66 ألف بين سنتي 2016-2021.

حضرات السيدات والسادة،

إن الحكومة تدرك حجم الارتباط الوثيق بين آفاق الاستثمار وخلق فرص التشغيل اللائق في مجالات المستقبل كالطاقات المتجددة، صناعة السيارات الكهربائية، الهيدروجين الأخضر، دون إغفال الصناعات الغذائية، فضلا عن صناعة الأسمدة الفوسفاطية وغيرها.

وضمن هذا الأفق الاستراتيجي، الذي ما فتئ جلالة الملك حفظه الله يحدد معالمه الأساسية، عملت الحكومة على وضع استراتيجيات واضحة

[2] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti.

للاستثمار خاصة في هذه المجالات الجديدة.

واليوم، نتشرف بامتلاك منظومة متكاملة لتشجيع الاستثمار الخاص بعد نجاحها في إخراج ميثاق جديد للاستثمار في ظرف قياسي؛ ميثاق يشكل قفزة نوعية أمام بلادنا للتموقع في محيطها الإقليمي، القاري والعالمي.

حيث حرصت الحكومة منذ السنة الأولى لتنصيبها على تمكين بلادنا من ميثاق تنافسي جديد للاستثمار كيهدف إلى رفع حصة الاستثمار الخاص إلى مستوى ثلثي الاستثمار الإجمالي بحلول 2025، وفق مقاربة تحفيزية تروم خلق فرص الشغل وتحقيق قيمة مضافة عالية وتشجيع الصادرات وتعزيز تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي، والرفع من الإقبال الاستثماري على الأقاليم والعمالات الأقل جاذبية، حيث يمكنها الميثاق من منح ترابية كتراوح ما بين 10 و15% لتتيح بلوغ نسبة الدعم إلى 30% من مبلغ الاستثمار الإجمالي القابل للدعم.

وعملت الحكومة من خلال اللجنة الوطنية للاستثمارات على إعطاء دفعة قوية للاستثمار الخاص، من خلال الرفع من وثيرة انعقاد دوراتها، حيث خلصت اجتماعاتها في النسخة السابقة والجديدة إلى المصادقة على 170 مشروع اتفاقية وملاحق اتفاقية بقيمة مالية إجمالية تجاوزت 220 مليار ديال الدرهم، ستمكن من خلق ما يناهز 115 ألف منصب ديال الشغل.

وفي نفس السياق، عملت الحكومة على تسريع تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار وجعله رافعة للاستثمار القطاع الخاص، كما شرعت في تنزيل الإصلاح الشامل والاستراتيجي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية بهدف ترشيد الاستثمار العمومي وتحفيز القطاع الخاص، مع تحديد الدولة للقطاعات ذات الأولوية التي ينبغي استهدافها وتراجع تدخل الدولة في باقي القطاعات.

وبالموازاة مع ذلك، عملت الحكومة على مواكبة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، وتفعيل الميثاق الوطني للاتمركز، وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، فضلا عن تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إضافة إلى ذلك، تمكنت الحكومة من إصلاح المنظومة المتعلقة بالصفقات العمومية، بغية توفير رؤية أكثر وضوحا للفاعلين الاقتصاديين، وتعزيز آلية الأفضلية الوطنية، ودعم القيمة المضافة المحلية، مع تسهيل ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، بما فيها المقاولات المبتكرة الناشئة، والمقاول الذاتي والتعاونيات واتحاد التعاونيات إلى الصفقات العمومية.

كما عملت الحكومة خلال النصف من الولاية ديالها، على اعتماد خارطة طريق مندمجة، متعلقة بتحسين مناخ الأعمال للفترة 2023-2026، تم التوافق عليها بين القطاعين العام والخاص والقطاع البنكي، كترتكز على 3 ديال الدعائم، وكتضم 46 مبادرة استراتيجية، حيث تم إطلاق 70% من المبادرات والمشاريع المتضمنة ديال خارطة الطريق خلال 2023، بلغت النسبة ديال الإنجاز ديالها تقريبا 44%.

كما تميزت سنة 2023 بخروج المغرب من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل ديال (GAFI[3])، وكذلك اللائحة المماثلة للإتحاد الأوروبي، وهو دليل على مصداقية الإصلاحات الكبرى، والأوراش المهمة التي تقوم بها بلادنا في مختلف المجالات.

وهي كلها إصلاحات ستشكل قاطرة للتفاعل مع مختلف التحولات الجارية، والرفع من الاستثمارات وتشجيعها. ولعل ما يزعج البعض، هو هاته الصحوة الاستثمارية التي تعيشها بلادنا، بتوجيهات سامية من جلالة الملك، والتي جعلت من المغرب في ظرف وجيز، البلد الثاني في افريقيا والعالم العربي الذي وقع أكبر عدد من اتفاقيات الاستثمار.

ولا شك كذلك، أن تحول المغرب إلى صدارة البوابة الاستثمارية في القارة الإفريقية، بفضل استقراره ومصداقيته، جعل المملكة تتعرض لحملات يائسة وبائسة، وهي ضريبة متوقعة لما تحققه بلادنا من نجاحات على مستويات عدة، جعلها استثناء استثماريا بشمال افريقيا.

حضرات السيادات والسادة،

إن هذا التقدم المحرز ببلادنا، مسار إيجابي، سيأتي إن شاء الله ثماره على مدى السنوات المقبلة، فإلى جانب كل المجهودات، انخرطت بلادنا في مجموعة من المشاريع، ذات البعد الاستراتيجي في أفق 2030، وذلك بإحداث الخطوط الفائقة السرعة، والخط المزدوج للجهد جد العالي الذي سيربط مدينة الداخلة ووسط المملكة، فضلا عن تقوية البنيات التحتية المائية الكبرى، وإنجاز خطوط أنابيب الغاز، والمنشآت الرياضية الكروية لاستضافة كأس الأمم الإفريقية 2025 وكأس العالم 2030.

وهي مشاريع بحجم استثماري كتجاوز 200 مليار ديال الدرهم، في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، ستمكن من خلق فرص شغل جديدة، ومن تعزيز التكوين في المهارات اللازمة، والمشاركة في التنويع الاقتصادي.

واسمحوا لي هنا أن أجدد بهاذ المناسبة الهامة، التنويه بالإشراف المولوي السامي على قضايا الاستثمار والنهوض بريادة الأعمال الوطنية، حيث جعل جلالته نصره الله ملف الاستثمار قضية دولة وخيارا استراتيجيا مصيريا بالنسبة لبلادنا، ما دفع الحكومة لإيلائه اهتماما غير مسبوق، سواء على المستوى التشريعي أو المؤسساتي، ولن نتردد في إحاطته بمزيد من الاهتمام، لأن مصير الدولة الاجتماعية رهين بمصير تعزيز الاستثمار.

وهنا لابد أن نتوقف كذلك عند الدروس التي قدمها جلالة الملك خلال الزلزال الذي شهدته بلادنا، فرغم ثقل الفاجعة وقوة الصدمة، حولها جلالته نصره الله بحكمته المعهودة من نكسة طبيعية إلى فرصة للاستثمار والتنمية وإعادة الإعمار لفائدة المواطنين، وهنا تكمن حكمة جلالته حفظه الله، الذي

[3] **G**roupe d'**A**ction **Fi**nancière.

ما فتئ يعطي العبر والدروس بنظريته الاستباقية التي تجعل بلدنا نموذجا في الصمود والقوة.

لذلك، فالحكومة مؤمنة بكون وصفة الخروج من الأزمات الظرفية تكمن في مضاعفة الاستثمارات بشقه العمومي والخاص، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لدعم الاستثمار الوطني والأجنبي وتحفيز استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج.

لأنه من يدافع عن خيار تقليص الاستثمار العمومي، كما كان يتم في السابق، وصرف أموال الدولة بمنطق تبسيطي في التسيير، ينهج في الحقيقة سياسة تولد الفقر والهشاشة.

وعلى وجه التحديد، رفعت الحكومة الاستثمار العمومي من 231 مليار ديال الدرهم سنة 2021 إلى 245 مليار ديال الدرهم سنة 2022 ثم 300 مليار ديال الدرهم في 2023 ثم 335 مليار ديال الدرهم سنة 2024، كما سجلت إصدارات الاستثمار سنة 2022 نسبة قياسية بلغت 83%، وهذا كيبين النجاعة ديال السادة الوزراء وديال القطاعات اللي هما كيشتغلو فيها.

حضرات السيدات والسادة،

بفضل تعزيز الاستثمار العمومي ودعم أسعار المواد الاستهلاكية، تحسن حجم الطلب الداخلي بنسبة 3% سنة 2023 على الرغم من استمرار التضخم وآثار الجفاف، وبالموازاة مع ذلك عرف حجم صادرات السلع والخدمات تحسنا واضحا بنسبة 20% في 2022 و11% في 2023، ومكنت من امتصاص تأثير الارتفاع الحاد في الواردات اللي كان بنسبة 9% و6.5% خلال هذه السنتين بسبب ارتفاع الأسعار عالميا.

ونتيجة لدعم الطلب، تمكنت الأنشطة غير الفلاحية خاصة منها الأنشطة الصناعية والبناء والأشغال العامة والخدمات، من مواجهة آثار الجفاف والتضخم، إذ عرفت قيمتها المضافة نموا بمتوسط 3% سنويا على مدار سنتي 2022-2023، مستفيدة بشكل خاص من نشاط قطاع الخدمات الذي عرف تحسنا بنسبة 5% و4.4% على التوالي خلال هاتين السنتين.

وبفضل هذه الدينامية، وعلى الرغم من التأثير السلبي للجفاف على النشاط الفلاحي، فقد تحسن النمو الاقتصادي الوطني من 1.3% سنة 2022 إلى 3.2% سنة 2023، ومن المتوقع أن يصل حسب الإسقاطات الماكرو اقتصادية على الرغم من القيود الاقتصادية الحادة إلى 3.8% سنويا في المتوسط خلال الفترة 2024-2026، في حين سيظل فيه النمو الاقتصادي العالمي منخفضا مقارنة مع منحاه السابق في حدود 3%.

حضرات السيدات والسادة،

على الرغم من ارتفاع أسعار الواردات وحجم النفقات الإضافية غير المتوقعة في الميزانية، نجحت الحكومة في السيطرة على العجز المزدوج.

ففيما يتعلق بالمالية العمومية ارتفع إجمالي نفقات ميزانية التسيير بنسبة 14% سنة 2022 و3.6% سنة 2023، وهو ما يمثل تقريبا 27.6% من الناتج الإجمالي سنويا، بدلا من 24% سنة 2021.

وبالموازاة مع ذلك، تحسنت المداخيل العادية بنسبة 18.8% سنة 2022 و7.4% سنة 2023، بفعل تحسن المداخيل الضريبية، التي استفادت تدريجيا من تنفيذ الحكومة للإصلاح الضريبي، وارتفعت بنسبة 21% سنة 2021 و6.8% سنة 2023، و12% يعني في هاذ السنة حتى شهر فبراير سنة 2024.

وفي هذا الإطار، كتواصل الحكومة تنفيذ محاور الإصلاح الضريبي، حيث أولت منذ تنصيبها أهمية بالغة لتفعيل مقتضيات القانون الإطار الإصلاح الجبائي من أجل وضع نظام شفاف وفعال من شأنه توضيح الرؤية للفاعلين، وضمان عائدات ضريبية إضافية موجة أساسا لتمويل الأوراش الاجتماعية الكبرى.

وقادت الحكومة موازنة ضريبية محكمة، تكريسا لمبدأ العدالة الجبائية، حيث فعلت في المنتصف الأول من ولايتها الإصلاح الشامل للضريبة على الشركات، ورفعت من نسبة تضريب الشركات الكبرى تدريجيا، وأبقت على مساهمتها التضامنية على الأرباح والدخول، وخففت من جهة أخرى من العبء الضريبي على المقاولات الصغرى والمتوسطة والأجراء والمتعاقدين، إلى جانب استفادة هاذ الفئة الأخيرة (وخصوصا متقاعدي ديال القطاع الخاص)، من إجراءات أخرى كالرفع من قيمة المعاشات بنسبة (la valorisation) ديال (les pensions) بقيمة المعاشات بنسبة 5% لفائدة أزيد من 600 ألف متقاعد مع تخفيض شرط الاستفادة من المعاش من 3420 يوم اشتراك إلى 1320 يوم.

كما كرست الإجراءات الحكومية حيادية الضريبة على القيمة المضافة، دعما للقدرة الشرائية للأسر تخفيفا لآثار التضخم من خلال تعميم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، خاصة منها المنتوجات الغذائية والدوائية والتخفيف في حالة (butoir) بالنسبة للمقاولات الناتج عن تباين الأسعار المطبقة.

ونتيجة لهاذ المجهودات ارتفعت المداخيل العادية سنة 2023 بـ 68 مليار ديال الدرهم مقارنة بسنة 2021، فيما ازدادت النفقات الإجمالية بـ 61 مليار ونجحت بذلك الحكومة في تقليص عجز الميزانية إلى 4.4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2023، بدلا من 5.5% سنة 2021 ولاتزال ملتزمة بهدف الوصول إلى نسبة عجز تمثل 3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2026-2027.

وفيما يخص عجز الميزان التجاري لتبادل السلع ونظرا لكونه شديد التأثر بالتغيرات التي كطبع الوضع الاقتصادي الوطني الدولي، ارتفعت من 199 مليار في 2021 إلى 309 المليار ل 2022 و286 مليار ديال الدرهم مع التراجع.. لأن في 2023 ترجعات القيمة ديال الواردات.

وبذلك، تحسن معدل تغطية تبادل السلع من 58% في 2022 إلى 60% في 2023، وقد بلغ، وهذا شيء جد إيجابي وجديد، وقد بلغ هذا المعدل إلى

64% من(le taux de couverture) خلال الشهرين الأولين لسنة 2024، نتيجة تحسين الصادرات بـ 6% في هذه الفترة مقابل ارتفاع الواردات فقط بـ 1.4%.

وبالإضافة إلى ذلك، مكن ارتفاع عدد الوافدين على بلادنا 14.5 مليون ديال السائحين، كما قلت سابقا، مع رفع العائدات ديال السفر إلى مستوى قياسي سنة 2023، اللي وصلات ل 104 المليار ديال الدرهم، ومكن تحسن عائدات السفر في الرفع من قيمة الصادرات ديال السلع والخدمات بنسبة 5.3% سنة 2023، فيما استقرت تقريبا قيمة الواردات ديال السلع والخدمات سنة 2023، وهو ما أدى إلى انخفاض العجز في تبادل السلع والخدمات بنسبة 21%، أو بتراجع القيمة ديالو 32 مليار ديال الدرهم باش رجع.

وكنتيجة لهاذ الدينامية كلها المتعددة الأبعاد، ارتفعت (très important)، ارتفعت نسبة تغطية الواردات بالصادرات من 78% سنة 2021، إلى 84% سنة 2023، وهاذ المعدل وصل فهاذ الشهرين اللولين ديال هاذ السنة لـ 86.5%.

وارتفعت التحويلات ديال المغاربة اللي وصلات لـ 115 مليار ديال الدرهم، بعد سنين طويلة وهي كانت مستقرة في 60 مليار ديال الدرهم، وبذلك ملي كتجمع هاذ الشي كله، أتاحت تحويلات المغاربة المقيمين بتغطية ما يقرب من 96% من العجز في الميزان التجاري، ديال السلع والخدمات سنة 2023، عوض 72% في 2022، 2022-2023، مساهمة بذلك في توازن الحساب الجاري لميزان الأداء (balance de paiement) لسنة 2023، اللي ولى إيجابي (+0.1% من الناتج الداخلي الخام)، هذا ما بقاش فيه(déficit) اللي كان فيه ديال 3.5% من الناتج الداخلي الخام، وهذا كيبين بأن الحمد الله نحن في الطريق الصحيح بالنسبة للاقتصاد ديالنا.

وفيما يتعلق بالتدفقات المالية الرئيسية لميزان الأداءات، تجاوزات المداخيل ديال الاستثمار الأجنبية المباشرة 30 مليار ديال الدرهم إجمالا على مدى السنوات الثلاثة الماضية، مما يؤكد تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني في بيئة اقتصادية عالمية، تسعى للعودة إلى مسار نموها ما قبل الجائحة ديال كوفيد.

وفهاذ الإطار، يعني وجب التذكير بأن الانخفاض الطفيف لمداخيل الاستثمار الأجنبي المباشر، لا يقتصر على المغرب، حيث شهد العالم ككل، انخفاضا بنسبة 12% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2022، مقارنة مع 44% يعني ديال الانخفاض اللي كانت في القارة الإفريقية.

ومن المنتظر أن تحمل سنة 2024 بوادر إيجابية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، بفضل المشاريع التي تمت الموافقة عليها خلال السنتين الماضيتين، مثل توقيع العديد من مذكرات الاستثمار مع الإمارات العربية المتحدة، مشاركة إنتاج مشاريع اللي ديال إنتاج البطاريات ديال السيارات الكهربائية، المشاريع المتعلقة بالتحول الطاقي، بالفعل سجلات مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسنا ملحوظا بنسبة 17.5%، خلال الشهرين الأولين من سنة 2024.

وبحصول المغرب على كذلك مستوى متقدم، حسب التقرير الأخير لوكالة التصنيف الائتماني (Standard & Poor's)، من خلال رفع النظرية يعني المستقبلية، من "مستقرة" إلى "إيجابية" لتصنيفات المغرب (B/BB+)، بالنسبة لديونه الطويلة والقصيرة الأجل بالعملة الأجنبية والمحلية، تكون المملكة، واحنا إن شاء الله مازال عندنا الهدف والعمل ديالنا، والمجهود والمعقول اللي كتقوم به الحكومة، أن نوصلو لـ (Investment Grade) اللي كان عند المغرب، ولكن مع الأسف اللي كان ضاع في 2020، وتكون المملكة قد خطت خطوة جديدة، في اتجاه تعزيز ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان الاستثمار خيارا لا رجعة فيه، فهو تعزيز للسيادة الوطنية والوحدة الترابية التي جعل منها جلالة الملك حفظه الله، النظارة الذي ينظر بها المغرب إلى شراكاته.

ولأن الاستدامة الوطنية في القطاعات الواعدة، تعد إحدى أولوياتنا الرئيسية، ستظل الحكومة حريصة على الرفع من معدلات الاستثمار في القضايا الاستراتيجية للمملكة، انسجاما مع الرؤية الملكية السامية التي أعادت قضايا السيادة إلى الواجهة.

وإضافة لاهتمامها بتحقيق الأمن الغذائي لمواجهة الصدمات الاقتصادية والمناخية، باشرت الحكومة عدة إجراءات لتعزيز السيادة الوطنية في كل أبعادها، خاصة منها المائية والصحية والطاقية.

وأستغل فرصة الحضور أمامكم، لأعبر لكم عن ارتياحنا في الحكومة للنتائج المحققة لتسريع وتيرة تنزيل عددا من الملفات ذات الأولوية الكبيرة والتي عرف مسار تنزيلها تأخرا واضحا في السنوات السابقة.

فعلى مستوى نجاعة تدبير الموارد المائية، باعتبارها أولوية وطنية، بادرت الحكومة منذ تنصيبها إلى البحث عن بدائل مستدامة، عبر اتخاذ تدابير استعجالية للإجابة على إشكالية ندرة الماء والتقلبات المناخية وتوالي سنوات الجفاف التي عاشتها بلادنا.

فلم يعد مقبولا اليوم الربط بين نجاح السياسات العمومية ونسب التساقطات المطرية، ونحن نتوفر على واجهتين بحريتين مهمتين يمكن استغلالها لتشييد أكبر عدد من المحطات لتحلية المياه لتأمين الماء الشروب ومياه السقي في مجموع المناطق المغربية.

وهنا لابد من الإشادة بالأداء الحكومي النوعي، المطبوع بالروح الوطنية العالية في تدبير هذا الملف الاستراتيجي، حيث مكنت الجهود الحكومية المبذولة تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك من إنجاز وإطلاق مجموعة من المشاريع كتروم إلى تطوير العرض المائي وترشيد استغلال الموارد المائية.

وفي هذا السياق، عملت الحكومة على نهج حلول مبتكرة لتنويع مصادر

الموارد المائية عبر منح الأولوية للربط بين الأحواض والأنظمة المائية، وكذا الريادة الهامة في استخدام موارد المياه غير الاعتيادية بما في ذلك تحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة.

ولعل ما يبرر الطابع المستعجل لقضية الماء ببلادنا، حجم العناية الملكية التي حظي بها هذا الملف على امتداد السنتين الماضيتين، فجلسات العمل النوعية التي ترأسها صاحب الجلالة نصره الله حول إشكالية الماء، كانت مناسبة أساسية لسن مجموعة من التدابير الاستعجالية قصد التدبير العقلاني للماء وتخصيص اعتمادات مالية بميزانية إجمالية كتوصل لـ 143 مليار ديال الدرهم للتسريع في وتيرة البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح الشروب ومياه السقي 2020-2027.

ولتدارس وتتبع تنزيل المشاريع السياسة المائية، سارعت "لجنة القيادة" الزمن، وعقدت سلسلة من الاجتماعات لتدارك التأخر الحاصل في تنفيذ عدد من المشاريع واتخاذ تدابير استعجالية لتأمين التزويد بالماء الصالح للشرب.

ولا تفوتني الفرصة للتذكير بالنجاح الحكومي في إنجاز مشروع الربط بين أحواض سبو وأبي رقراق في ظرف قياسي لم يتجاوز 10 أشهر، وبحجم الآن وصل لتقريبا لمليون و200 ألف لتر مكعب، يعني يوميا، وهاذ الشي اللي غادي يخلي أنه يمكن نوصلو بين 500 و800 مليون متر مكعب سنويا.

ومن أجل تأمين تزويد 10 دالملايين ديال النسمة في المحور ديال الرباط والدار البيضاء بالماء الصالح للشرب، كما أنه لتأمين احتياجات الساكنة ديال طنجة الكبرى ونواحيها من ماء الشرب واللي كتقدر بمليون و300 ألف نسمة، غادي يتم الشروع قريبا في إنجاز مشروع الربط بين سد واد المخازن وسد دار الخروفة بكلفة تناهز 840 مليون ديال الدرهم في مدة لا تتجاوز 10 أشهر، وسيمكن هذا المشروع كذلك من توفير مياه السقي على مساحة تقدر بـ 21 ألف هكتار.

من جهة أخرى، أنجزت الحكومة قناة لربط شبكات مياه الشرب بين شمال الدار البيضاء وجنوبها، كما أطلقت مشروعا متكاملا لضمان الأمن المائي لجهة الدار البيضاء، عبر الرفع من قدرات محطة أم عزة لمعالجة المياه، إلى جانب تزويد جنوب المدينة والمناطق الحضرية المحاذية لها انطلاقا من محطة تحلية المياه من الجديدة.

وفيما يتعلق باستراتيجية تحلية مياه البحر، فقد تم التسريع من وتيرة إنجاز محطة التحلية والرفع من قدراتها الإنتاجية، حيث تطور حجم المياه المنتجة من 46 مليون متر مكعب إلى 284 مليون متر مكعب منتجة حاليا بعد تشغيل الشطر الأول لكل من محطة أكادير، الجرف الأصفر، آسفي، العيون ومحطة الكركرات.

ومن المرتقب أن يبلغ هاذ الحجم أكثر من 800 مليون متر مكعب في أفق 2026، ومن أهم الروافد ديالو المحطة ديال الدار البيضاء بسعة أولية قدرها 200 مليون متر مكعب ومحطة الناظور بسعة أولية تبلغ 140 مليون متر مكعب، إضافة إلى المحطة ديال طنجة واللي من آسفي غتعطي لمراكش بسعة أولية تبلغ.. وكذلك الداخلة والصويرة وكلميم وطانطان وتزنيت.

كما سيتم الشروع في استغلال محطة أكادير باشتوكة آيت باها بشطريها الأول والثاني، غادي تكون (la 2ème tranche) ومحطة آسفي ومحطة الجرف الأصفر ومحطة العيون ومحطة الكركرات هاذو اللي تكلمت عليهم واللي هوما خدامين الآن.

ومن المرتقب أن يفوق حجم المياه المحلاة مليار متر مكعب سنة 2026، (donc) الاشتغال راه هو يعني بجدية، تقوم به الحكومة والسيد الوزير مشكور راه واقف على هاذ الشي ديالو.

فيما يتعلق بالسدود الكبرى، عملت الحكومة على تتبع أشغال إنجاز 18 السد كبير وإطلاق عملية إنجاز 14 سدا من أصل 22 اللي مبرمج مع تسريع الوتيرة ديال الإنجاز ديالها، في حين تم إنجاز 4 ديال السدود كبرى ويتعلق الأمر بسد تيداس، سد تودغا وسد أكدز، سد فاصك، بسعة تخزينية كتوصل إلى 866 مليون متر مكعب، مع الشروع الرسمي في استغلال سد مدز بإقليم صفرو بسعة تخزينية إجمالية يمكن أن تصل إلى 700 مليون متر مكعب واللي غادي تعطي الماء يعني الحوض ديال سايس كله.

هذا فضلا عن برنامج تعزيز تزويد ساكنة حوالي 2400 دوار بالماء الشروب، بغلاف إجمالي قدره 4 دالمليار و300 مليون درهم، تمت برمجة مليار و600 مليون درهم منه برسم سنة 2024، مع إعداد برنامج استعجالي تكميلي لاقتناء بعض المحطات المتنقلة لتحلية مياه البحر والمحطة ديال الإزالة ديال المعادن عن المياه الأجاجة، بتكلفة إجمالية بلغت 2 دالمليار و200 مليون ديال الدرهم.

إذن مشاريع كبرى، مشاريع مستقبل اللي غادي تعطينا واحد الأفق اللي هو واضح ببرنامج بواحد (l'agenda) باش إن شاء الله ما نعيشوش أي خلل أو لا (incertitude) في المستقبل، إن شاء الله.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يخص السيادة الطاقية، حرصت الحكومة منذ تنصيبها على تفعيل التوجيهات الملكية السامية، حيث سهرت على تحيين مضامين الاستراتيجيات الطاقية وصياغة استراتيجيات جديدة بأهداف واضحة، كما اتخذت حزمة من الإجراءات، تنذكرو منها:

- الحفاظ على نفس التعرفة الكهربائية، تكلمت عليه، رغم الارتفاع الحاد لأسعار الطاقة في السوق العالمي، نقدر نقول لكم بأنه يعني فالدول المجاورة، بأنه بلغت الزيادة 68% بالنسبة للاستهلاك ديال الساكنة، كذلك 207% بالنسبة يعني الاستهلاك الصناعي والتجاري من الكهرباء، غير ملي كتشوفو هاذ الدول المجاورة، والمغرب بقى مستقر يعني في الأثمنة ديالو؛

- ودعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بغلاف مالي دعمناه بـ 17 مليار ديال الدرهم باش دعم هاذ الشي كله، لتمكينه من التزود بالمخزون الضروري من الفحم الحجري والغاز الطبيعي المسال والفيول من السوق العالمي؛
- كاين دعم كذلك التكلفة ديال المقاصة: 39 مليار ديال الدرهم مخصصة للتزود بالمخزون الضروري من غاز البوتان وذلك في ظل الارتفاعات الهامة اللي عرفها السوق الدولية؛
- إدراج المشاريع الثلاثة للطاقة الشمسية نور ميدلت 1 و2 و3 ضمن مخططات التجهيز الكهربائية 2023-2027، بقدرة تناهز 1605 ميغاواط من الطاقات المتجددة واستثمارات اللي غادي تفوق 13 المليار ديال الدرهم إن شاء الله فهاذ السنوات المقبلة؛
- إطلاق مشروع النقل ديال الكهرباء الاستراتيجي بين جنوب ووسط المغرب، هنا كاين واحد المناطق الجنوبية فيها يعني فيها la) (production، فيها الإنتاج، وكاين الاستهلاك اللي هو داخل.. (donc) خصنا يكون الكابلات باش نقدرو نجيبوه. هاذي عبر إنجاز خط من فئة الجهد الجد العالي بقدرة 3 جيغاواط، وذلك لتقوية تطوير الشبكة الكهربائية للنقل، باستثمار إجمالي غادي يوصل لـ 18 مليار ديال الدرهم؛
- تطوير برنامج لتزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية ذات أصل متجددة بقدرة تناهز 800 ميغاواط؛
- الولوج لأول مرة في تاريخ البلاد إلى السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال بهدف تلبية حاجيات محطتي "تاحضارت" و"عين بني مطهر" لتوليد الكهرباء وكذا حاجيات القطاع الصناعي؛
- تسريع وتيرة إعداد مشروع خط أنبوب الغاز الإفريقي- الأطلسي- نيجيريا، وهو المشروع الملكي المهيكل الذي سيشكل رافعة استراتيجية للاندماج الإقليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجموع البلدان ديال غرب إفريقيا؛
- ولتسريع وتيرة الانتقال الطاقي، كتعمل الحكومة على تحيين خارطة الطريق للبنية التحتية الغازية ذلك من أجل مواكبة الإدماج المكثف للطاقات المتجددة، وتجاوز الهدف الحالي المسطر ديال 52% من الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة.

ومن جهة أخرى، وتنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك، عملت الحكومة على وضع عرض المغرب للهيدروجين الأخضر من أجل تشجيع الاستثمار وخلق فرص جديدة للشغل.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب يمتلك فرصا واعدة للانخراط في سوق إنتاج الهيدروجين الأخضر، مدعوما بمقومات طبيعية هائلة، خاصة توافر مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

لذلك، قامت الحكومة بوضع إطار واضح وشفاف للحكامة قصد مواكبة حاملي المشاريع فهذا القطاع، والذي يعد عرضا عمليا وتحفيزيا، كيشمل مجموع سلسلة القيم للقطاع، مع تحديد وعاءات عقارية سهلة الولوج وذات مؤهلات عالية في مجال إنتاج الطاقات المتجددة كتناهز مليون ديال الهكتار، كما سيتم تمكين المستثمرين من التحفيزات التي يتيحها الميثاق الجديد للاستثمار، بالإضافة إلى التحفيزات الضريبية والجمركية التي تحددها النصوص القانونية الجاري بها العمل.

اسمحوا لي، دابا ندوز لآخر مرحلة ديال المداخلة، راه عامين ونصف (quand même) صبرو معانا، منين ما قال والو أوزين هي باقي (auto route) ياك السي..؟

السيدان الرئيسان المحترمان،

حضرات السيدات والسادة،

لقد جعلت الحكومة من مواصلة إصلاح المسار السياسي والديمقراطي اللي انخرطت فيه بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التزاما أساسيا لها في البرنامج الحكومي، باعتبارها مدخلا لتحقيق باقي الإصلاحات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

وفهاذ الإطار، عملت الحكومة على تعزيز فعلية حقوق الإنسان كخيار ثابت لصون كرامة المواطنين من خلال الانخراط المتواصل في المنظومة الحقوقية الدولية، مع الارتقاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والحقوق الفئوية للمواطنين والمواطنات.

وبناء على ذلك، اعتمدت الحكومة على استراتيجيات وبرامج متكاملة ومندمجة وفاعلة، لضمان الولوج الفعلي لحقوق الإنسان بكل أجيالها، كما تفاعلت بشكل مستمر، مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، خاصة على مستوى الاستعراض الدولي الشامل وهيئات المعاهدات.

وقد توجت هاذ المجهودات، بانتخاب المغرب لرئاسة مجلس حقوق الإنسان سنة 2024 بأغلبية ساحقة، اعترافا بمصداقية الإصلاحات التي تقودها بلادنا في مجال حقوق الإنسان.

وفي نفس السياق، واصلت الحكومة بقناعة مسؤولة، ورش إصلاح منظومة العدالة، واستكمال مسلسل استقلال السلطة القضائية، اعتبارا لأهميته في بناء دولة الحق والقانون، مع الحرص على تقريب مرفق القضاء من المواطنين من خلال إحداث 33 محكمة جديدة، وتبسيط المساطر وتعزيز التحول الرقمي لمنظومة العدالة، وتجويد خدماتها.

حيث حرصت الحكومة منذ بداية ولايتها، وطبقا للتعليمات الملكية السامية، على الانخراط في تعزيز التجربة المغربية في ميدان العدالة، وإذ نفتخر

بالمنجزات التي تم تحقيقها، إذ نعتبرها دعامة أساسية لتوطيد الأمن القانوني في بلادنا.

ولذلك انصبت الجهود الحكومية منذ بداية الولاية ديالها، على دعم الاستقلال المؤسساتي الكامل للسلطة القضائية، بما يوفر الأمن القضائي، ويضمن العدالة لصالح الجميع، مواطنين ومقاولات، ويؤسس لمناخ أعمال آمن وجذاب.

وترجمة لهاذ الإرادة الراسخة، عملت الحكومة على نقل رئاسة مجلس إدارة المعهد العالي للقضاء للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، مع نقل المناصب المالية للقضاة، والملحقين القضائيين، وتمكينه من تدبير وضعيتهم الإدارية والمالية.

علاوة على ذلك، وتعزيزا لجودة العرض القضائي، انكبت الحكومة على وضع لبنات المحكمة الرقمية، ضمن مشروع قانون المسطرة المدنية، عبر إدراج جملة من التدابير الرامية إلى رقمنة المساطر والإجراءات القضائية المدنية، لاسيما عبر توظيف التبادل الإلكتروني للمعطيات وإحداث منصات إلكترونية رسمية للتقاضي عن بعد، مع اعتماد مسطرة التبليغ الإلكتروني.

كما عملت الحكومة على إحداث وتفعيل عدة تطبيقات إلكترونية، لتيسير الولوج إلى مرفق العدالة وتتبع الملفات، والحصول على الوثائق، وستظل الحكومة ماضية في تنزيل هاذ الورش بكل ثبات إلى حين تحقيق تحول رقمي في هذا الميدان.

من جانب آخر، اهتمت الحكومة بتحصين الترسانة القانونية المرجعية للممارسة القضائية، من خلال إعداد مجموعة من المشاريع، وعرضها على مسطرة المصادقة التشريعية، لعل أبرزها مشروع القانون المتعلق بالمسطرة المدنية، ومشروع القانون المتعلق بالعقوبات البديلة، ومشروع القانون المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية، كما تنكب الحكومة على وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون المسطرة الجنائية ومشروع القانون الجنائي، لعرضها قريبا على مسطرة المصادقة.

وهذا، دون إغفال التطورات التي شهدتها المنظومة القانونية الوطنية، فقد تميزت الحصيلة المرحلية للحكومة بإنتاج قانوني غني ونوعي وفعال، أما هادي الصراحة، يعني كاين واحد الديناميك اللي هي كبيرة في هاذشي ديال (les textes)، وفهاد شي ديال يعني التغييرات ديال القوانين، اللي تيمشيو مع العصر ديالنا- وأتجه لك السيد الوزير- يوفر الأساس التشريعي والتنظيمي للأوراش الكبرى، ويواكب التزامات البرنامج الحكومي، كما حرصت الحكومة على ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية، مع الالتزامات الدولية للمملكة، وتفاعلت بشكل إيجابي مع المبادرات التشريعية للبرلمان.

وهو ما يبرز، حضرات السيدات والسادة، متانة العلاقة بين الحكومة والبرلمان، حيث تميزت حصيلة نصف الولاية الانتدابية بخصوص التعاون والتوازن بين السلطتين، وتجنب هدر الزمن التشريعي والرقابي، في إطار حرص مشترك على مواكبة تنزيل الإصلاحات الوطنية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية.

وفي هاذ الإطار، تداولات الحكومة وصادقت على ما مجموعه 336 مشروع نص تشريعي وتنظيمي، منها 58 مشروع قانون، و278 مشروع مرسوم.

وقد تميزت الحصيلة التشريعية والتنظيمية للحكومة، باستكمال النصوص القانونية المؤطرة للسياسات العمومية في:

- مجالات الحماية الاجتماعية: 65 نصا؛
- والمنظومة الصحية: 6 ديال النصوص؛
- والتربية والتكوين: 6 ديال النصوص؛
- إصلاح الإدارة وتبسيط المساطر الإدارية: 8 ديال النصوص؛
- الاستثمار: 5 ديال النصوص.

كما تميزت هذه الحصيلة، بالاستجابة السريعة والفعالة لمواجهة آثار زلزال الحوز، حيث عملت الحكومة في هذا الإطار، على اعتماد 5 ديال النصوص التشريعية والتنظيمية.

ومن جهة أخرى، حرصت الحكومة على انتظام انعقاد الاجتماع الحكومي المخصص لدراسة مقترحات القوانين اللي كيجيو من عندكم، حيث عقدت ما مجموعه 19 اجتماعا، حددت خلالها موقفها من 275 مقترح قانون، تم قبول 24 مقترحا منها، أي بنسبة قبول تناهز 9%، وهي نسبة تتوافق والمعايير الدولية.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

لقد حرصت الحكومة دوما على إدماج البعد الترابي في مختلف تدخلاتها، عبر جعل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري من المحاور الأساسية لتعزيز حكامة التدبير العمومي بالمملكة، لتحسين ولوج جميع المواطنين إلى الخدمات العمومية، وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

وقد عملت الحكومة في هذا السياق، على تسريع استكمال التفعيل الكامل، لمضامين الميثاق الوطني للاتمركز الإداري بـ:

- ✓ إحداث الكتابة العامة للشؤون الجهوية بكل الجهات؛
- ✓ اعتماد التمثيليات الإدارية المشتركة والقطاعية على الصعيد الجهوي؛
- ✓ إصدار مرسوم تفويض السلطة والإمضاء وتحيين التصاميم المديرية؛
- ✓ وتعزيز التدبير المالي اللامتمركز وإعطاء الأولوية للاختصاصات المتعلقة بالاستثمار.

كما شكل تسريع ورش الجهوية المتقدمة، أولوية هامة للحكومة باعتباره دعامة أساسية للتنمية، ورافعة للتوظيف الأمثل لمؤهلات البلاد.

ولتنزيل هذه الرؤية، حرصت الحكومة على:

- استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية لخيار الجهوية؛
- واستكمال تفعيل ممارسة الجهات لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة.

وحتى باش تكتمل هاذ الملامح ديال هاد المقاربة التاريخية الترابية، عملت الحكومة على تعزيز العدالة المجالية، وفك العزلة على المناطق الجبلية، وتيسير ولوج ساكنتها إلى الخدمات الأساسية، حيث واصلت الحكومة بفعالية وبجدية، تفعيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، التي أعطى جلالة الملك حفظه الله انطلاقته سنة 2015، من أجل خلق مشاريع مندمجة لتقليص العجز التنموي في العالم القروي.

وهاد البرنامج اللي كان عندو واحد الاستهداف، خلى أن يكون:

- إنجاز 7 ديال مخططات عمل سنوية لكل جمعة، بلغت الاعتمادات المرصودة ما يناهز 44 مليار ديال الدرهم؛
- الرفع من نسبة الولوجية في العالم القروي إلى 90% بنهاية 2022، عبر تقليص مدة الولوج إلى الخدمات الصحية والمؤسسات التعليمية وفك العزلة عن المدارات الفلاحية والمواقع السياحية؛
- وكذلك تحسين ولوجية وجودة الخدمات الصحية بنسبة 98%، مع تسجيل انخفاض مهم في نسبة الوفيات ديال المواليد الجدد عند الولادة بنسبة 59% بالمناطق اللي كانت مستهدفة يعني بهاذ البرنامج؛
- ورفع معدلات ديال التمدرس بالعالم القروي فهاذ المناطق اللي كان فيها البرنامج لتبلغ 60% بالمناطق المستهدفة، وهو ما يمثل 15% مقارنة مع سنة 2017.

حضرات السيدات والسادة،

لقد ظل رهان ترشيد الأداء التدبيري ببلادنا وإغنائه بكتلة جديدة من الممارسات الجيدة، هدفا لكل الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة، تجاوبا مع انشغالات المواطنين، ولذلك حرصت الحكومة على تكريس فعالية الإدارة عبر تقريب وتحديد الأجهزة ديالها وتطوير وتجويد الخدمات العمومية، فضلا عن اعتماد المقاربة التشاركية وتعزيز سبل محاربة الرشوة والزبونية والمحسوبية، مع سن إجراءات ملموسة لتحسين ولوج المواطنين بشكل منصف وعادل إلى المرافق العمومية.

وفي هذا الصدد، عملت الحكومة على الرفع من وتيرة تفعيل ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والنهوض بعمل الإدارات في علاقتها مع المرتفقين والمستثمرين، لاسيما من خلال تحديد ونشر آجال معالجة القرارات الإدارية وتفعيل مبدأ اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة وتقليص عدد الوثائق المطلوبة في معالجة القرار وتعزيز التفاعل الرقمي بينالإدارة ومحيطها.

وهو نفس البعد الاستراتيجي الذي قاد العمل الحكومي نحو مضاعفة الاهتمام بدور الرقمنة في التنمية السوسيو اقتصادية والاستجابة لتطلعات المواطنين ومحاربة الفساد وتعزيز الشفافية، حيث تمكنت الحكومة من:

- وضع التوجهات الاستراتيجية العامة الجديدة للتحول الرقمي "المغرب الرقمي 2030"، والتي تم تدارس محاورها من لدن لجنة وطنية أحدثتها الحكومة كتعرف تمثيلية قوية ديال القطاع الخاص إلى جانب الفاعلين العموميين؛
- وكذلك تطوير المنصة ديال الربط البيني بين الإدارات لتبادل البيانات بشكل منسجم وآمن ومواكبة عدة مشاريع؛
- إضافة إلى تطوير تطبيقات معلوماتية موحدة كتستفد من أكثر من 2000، يعني، إدارة.

كما نجحت الحكومة في بث دينامية جديدة في الاقتصاد الرقمي بهدف إنتاج حلول رقمية مغربية وخلق، يعني، القيمة وإحداث مناصب الشغل، إذ تم تطوير قطاع ترحيل الخدمات من خلال توقيع اتفاقيات كتهدف لـ 17 ألف منصب شغل.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

إن إيماننا داخل الحكومة بأهمية المحافظة على الهوية الثقافية الوطنية والانفتاح على مختلف التعبيرات الجديدة، كرافعة للتنمية وإدماج الشباب، لا يوازيه سوى الاهتمام المتزايد الذي أولته الحكومة لهذا القطاع من أجل تشجيع الإنتاجات الإبداعية والفنية وتمكين فئة الشباب من فضاءات مشجعة لتنمية مواهبهم.

هكذا، وبمساندة من البرلمان تمكنت الحكومة من إصدار قانون متعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، عقلتي عليه، ياك؟ حرصا منها.. لأنه مهم، مهم، جبتيه مهم، حرصا منها على توفير بيئة ثقافية قادرة على حماية مختلف الإنتاجات الفنية ومواكبة التطورات التكنولوجية في المجالات الفكرية على الصعيد الدولي.

وفي نفس السياق، عملت الحكومة على إقرار جملة من الخدمات الموجهة لفائدة الشباب، منها افتتاح 150 قاعة سينمائية في مختلف ربوع المملكة، 50 تفتحت فعليا، والباقي، إن شاء الله، من هنا لآخر السنة والسنة المقبلة، ولا سيما في المدن الصغرى والمتوسطة، وهي مبادرة ثقافية مهمة تسعى لدمقرطة الولوج للأعمال السينمائية.

بالإضافة إلى إطلاق جواز الشباب "Pass Jeunes" في جهة الرباط -سلا -القنيطرة الذي استفاد منه حوالي 100 ألف شاب وشابة كترواح أعمارهم بين 16 و30 سنة، أتاحت لهم الولوج إلى عدد من الخدمات التفضيلية كتخفيضات وعروض مجانية وامتيازات بالنسبة للتنقل والإقامات والاستفادة من خدمات ثقافية ورياضية أخرى، وكتطمح الحكومة لتعميمها تدريجيا على جميع الجهات في السنوات المقبلة.

وفي الالتزام التام مع التعليمات الملكية السامية، يعني لا يغيب عن أذهاننا داخل الحكومة المكانة اللي كتحتلها القضية الأمازيغية وإرساء مبادئ العدالة الثقافية واللغوية ببلادنا كرافعة أساسية للإدماج السوسيو مجالي، حيث حرصت الحكومة منذ تنصيبها على وضع خارطة الطريق 2022-2025

كنهدف إلى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، كنتمحور حول 5 ركائز استراتيجية، كتشمل 25 إجراء سخرت لها غلاف مالي تراكمي ديال 800 مليون ديال الدرهم واللي غادي يوصل لمليار ديال الدرهم في 2026 إن شاء الله.

وتمكنت الحكومة من تحقيق منجزات هامة فيها:

- توفير أعوان الاستقبال المباشر والهاتفي لدى يعني الإدارات ذات الطابع الاجتماعي؛
- إطلاق برنامج التعميم التدريجي لتدريس اللغة الأمازيغية بالسلك الابتدائي، تقريبا عندنا 31% هي نسبة مدارس السلك الابتدائي اللي كتدرس بها اللغة الأمازيغية، وغادي نمشيو كل سنة في تحسن إن شاء الله؛
- إحداث تطبيق لتعليم اللغة الأمازيغية وإدراجها ضمن الأدوات البيداغوجية للتعليم؛
- كذلك، إحداث وحدة التكوين في اللغة الأمازيغية بالمعهد العالي للقضاء، وتوظيف مساعدين اجتماعيين بالمحاكم، يتولون مهمة مواكبة المتقاضين في كل مراحل التقاضي بالأمازيغية.

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

من خلال هذا العرض، أكاد أجزم أنه تجلى لدى حضراتكم أهمية الحصيلة المرحلية للحكومة وأهمية المنجزات التي تم القيام بها خلال السنتين ونصف الماضيتين، خاصة فيما يتعلق بتكريس أسس الدولة الاجتماعية وتحقيق نهضة تنموية شاملة تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة دام له النصر والتمكين.

وإنني على يقين أنكم لامستم، من خلال ما تقديمه أمامكم، صدقية وجدية التدخلات الحكومية التي لا تدع مجالا للشك، بأننا بذلنا أقصى الجهود وجندنا كل الطاقات كي نرفع من وتيرة الأداء ونستدرك الزمن التنموي.

كما أن أهمية هاذ الحصيلة كتجسد في كل مواطن مغربي، كل أسرة مغربية تجد نفسها في تدخل أو أكثر من التدخلات الحكومية، وفي برنامج أو آخر من برامج الحكومة.

فمن خلال تنزيل البرنامج ديال الدعم الاجتماعي المباشر ولا التعميم ديال التغطية ديال التغطية الصحية ولا إصلاح منظومتي التعليم والصحة، وكذا إطلاق دينامية جديدة فيما يهم الاستثمار المنتج لفرص الشغل وغيرها من الأوراش الهيكلية، فإن الجميع سيجد نفسه في صلب هذه التدخلات، لأنه لا نقبل بأن يكون أي مغربي أو مغربية خارج سياق التنمية.

حضرات السيدات والسادة،

إن المرحلة المقبلة كتقتضي منا تجندا أكبر ويقظة أشد ومزيدا من الجهود ووحدة الصف أكثر من أي وقت مضى.

لأن الرهانات المقبلة كطبعها تحديات كبرى، ميزتها اللايقين، ومرتبطة بمنظومة دولية تسعى لتدارك مخلفات الجائحة والنزاعات الإقليمية والدولية.

وإن القدرة على تجاوز هذه التحديات كتحتاج أمما قوية قادرة على تقوية جبهتها الداخلية، وترسيخ مكانتها ودورها الريادي، وتحتاج أمما تفكر بمنطق العدالة الاجتماعية والمجالية، وبمنطق ضمان تكافؤ الفرص للجميع على قدم المساواة.

لذلك، فالمرحلة القادمة تفرض علينا تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود كما يريده صاحب الجلالة نصره الله لأبناء شعبه الوفي.

كما أنه من المفروض أن نضاعف الجهود لتوفير المزيد من فرص الشغل اللائق التي تضمن الكرامة الإنسانية للمغاربة.

لذلك، فرؤيتنا تقتضي جعل التشغيل أولوية قصوى في النصف الثاني من هذه الولاية.

كما أن الرهانات المرتبطة بتدبير إشكالية الماء، تبقى بدورها من أهم التحديات المطروحة على طاولة الحكومة، حيث أن ندرة الموارد المائية المسجلة خلال السنوات الماضية، أصبحت تلقي بظلالها على القيمة المضافة الفلاحية، وبالتالي على مسار التنمية الشاملة.

حضرات السيدات والسادة،

أدعوكم ومن خلالكم كافة المواطنين والمواطنات، إلى وضع الثقة في الحكومة، لأننا مقبلون على محطات سيسجلها التاريخ الحديث لبلادنا وستحفظها الذاكرة للأجيال المقبلة.

فنحن مقبلون على تنظيم تظاهرات عالمية، بالموازاة مع استكمال إرساء أسس النهضة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يفرض علينا جميعا المضي بالسرعة القصوى في الأداء والإنجاز، حتى نكون كلنا عند حسن ظن صاحب الجلالة نصره الله، الذي قلدنا أمانة تدبير الشأن العام وثقة الشعب المغربي الذي حملنا المسؤولية ديال تدبير شؤونه ومستقبل أبنائه.

كما أتوجه إليكم، أغلبية ومعارضة، ومن خلالكم لكافة القوى الحية داخل المجتمع، من شركاء اجتماعيين واقتصاديين ومجتمع مدني وإعلام، لأن نتجند جميعا لكسب الرهانات والتحديات القادمة، لأننا مقبلون على مواصلة الإصلاحات الكبرى على غرار إصلاح صندوق التقاعد وتنزيل القوانين التنظيمية الخاصة بالإضراب وعلى استكمال النصوص التشريعية الكفيلة بخلق مناخ مناسب لتحقيق أداء اقتصادي فعال كيضمن الاستدامة التدخلات في المجالات الاجتماعية وإنجاح، لأنهم مرتبطين، وإنجاح الإصلاحات الكبرى اللي كنهدف من خلالها النهوض بواقع الأسرة المغربية.

لأن هاذ الحكومة جعلت الأسرة المغربية في الصلب أولوياتها، وستستمر في ذلك ما تبقى من هاذ الولاية، ذلك أن تعاقد الحكومة مع الشعب المغربي مبني على شرعية الإنجازات، حيث لم نختبئ يوما وراء الذرائع أو الأزمات.

وقد سبق أن قلت من خلال هاذ المنبر اذي أقف فيه الآن أن الوقت

اللي كانت (la crise) و(l'inflation) المشاكل اللي كانت كثيرة، قلت بأن الأزمات ستمر، وأن ما سيبقى راسخا هو ما سيتم إنجازه لفائدة الأسر المغربية.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

في الختام، أود أن أجدد التأكيد أنه عندما نقول على الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة التي نعرضها أمام أنظاركم، أنها حصيلة مشرفة وتعكس احترام الحكومة لإلتزاماتها وتعهداتها.

فلأنها حصيلة بعنوان الجدية والتدرجية والواقعية في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية؛

فلأنها حصيلة استطاعت بتوجيهات ملكية تحويل الأزمات والإكراهات المتعددة والمعقدة إلى فرص للتنمية المستدامة؛

لأنها حصيلة هدفها الأساسي إرساء أسس الدولة الاجتماعية رغم كل الصدمات المتتالية والتكاليف المفاجئة؛

لأنها حصيلة غير مسبوقة على مستوى الإصلاحات الهيكلية في مجالات التعليم والصحة؛

لأنها مصلحة تكرس الشجاعة والجرأة والمسؤولية في تنزيل الإصلاحات الهيكلية؛

لأنها حصيلة اعتمدت على التدبير السياسي العمومي المبني على الواقعية وبعد النظر في القطاعات الاستراتيجية، وفي نفس الوقت ركزت على التدبير اليومي لسياق صعب من خلال اتخاذ قرارات اجتماعية لها الأثر على معيشة المواطن، كتشوف شوفة هنا وكتشوف شوفة بعيد، لأنه عارفين بأنه (l'inflation) والمشاكل اللي كانت غادي نخرجو فيها، ولكن ملي غنخرجو فيها واش غادي يكون الهدر ديال واحد عامين ولا 3 سنين ما درنا فيها والو، (donc) مشينا بالتوازن والحمد لله أنه كنا على صواب؛

لأنها حصيلة بروح العقلانية في ضمان استدامة التوازنات المالية الكفيلة بضمان سيادة القرار المالي والاقتصادي الوطني؛

لأنها حصيلة جعلت من الأسرة وحمايتها من تقلبات الحياة هدفا رئيسيا لكل السياسات القطاعية والعمومية؛

لأنها حصيلة لتحفيز الاستثمار ومحاربة كل أشكال عرقلته، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك نصره الله في عدد من خطبه السامية؛

لأنها حصيلة تشاركية نابعة من مخرجات حوار اجتماعي بين الحكومة وكافة الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين؛

لأنها حصيلة مرتكزة على انسجام حكومي قوي وحصيلة طبيعية لاتقائية السياسات العمومية والقطاعية؛

لأنها حصيلة جعلت من المصلحة العامة للوطن والارتقاء لتطلعات جلالة الملك أكبر همها ومبلغ نجاحها.

ختاما، لي اليقين أن الحكومة ستواصل خلال ما تبقى من انتدابها الدستوري نهجها الإصلاحي بالشجاعة والجدية والروح الوطنية المطلوبة، وستعمل تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله على استكمال مسار تنزيل الأوراش الكبرى والالتزام بتعهداتها الواردة في البرنامج الحكومي، خدمة للصالح العام.

قال تعالى **"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".**

صدق الله العظيم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

شكرا.

سيتم توزيع التقرير على الفرق داخل مجلس النواب وداخل مجلس المستشارين.

شكرا لكم.

رفعت الجلسة.